

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9572

الاثنين، 11 آذار/مارس 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد يامازاكي (اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيدة زابولوتسكايا
	إكوادور السيد دي لا غاسكا
	الجزائر السيد بنجامع
	جمهورية كوريا السيد هوانغ
	سلوفينيا السيد جبوغار
	سويسرا السيدة شاندا
	سيراليون السيد كانو
	الصين السيد غنغ شوانغ
	غيانا السيدة رودريغز - بيركيت
	فرنسا السيد دو ريفيير
	مالطة السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية اللورد أحمد
	موزامبيق السيد فيرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-06556 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد يسرائيل كاتس، وزير خارجية إسرائيل.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة براميل باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أعطي الكلمة للسيدة باتن.

السيدة باتن (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة اليابانية على عقد هذه الجلسة وعلى دعوتي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن.

نجتمع اليوم بعد مرور أكثر من 150 يوما على شن حماس وجماعات مسلحة أخرى هجوما منسقا، هو الأكثر دموية في تاريخ إسرائيل، والذي خلف 1 200 قتيل في عدة مواقع متعددة في محيط غزة، وجرح عدة آلاف. لقد مر أكثر من 150 يوما منذ اختطاف 253 رهينة من إسرائيل، لا يزال 134 منهم في الأسر، دون أي معلومات عن مكان وجودهم أو سلامتهم. لقد مر أكثر من 150 يوما على بدء العمليات العسكرية في قطاع غزة، التي أسفرت عن مقتل أكثر من 30 000 فلسطيني، بمن فيهم نساء وأطفال أبرياء، وخلفت أكثر من

70 000 جريح وحولت المدن والمنازل والمستشفيات والمدارس إلى أنقاض.

وفي أعقاب ورود تقارير عن العنف الجنسي الوحشي الذي يزعم أنه ارتكب أثناء الهجمات الإرهابية المروعة التي قادتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر وفي أعقابها، وبناء على دعوة من حكومة إسرائيل، قمت بزيارة رسمية إلى إسرائيل في الفترة من 29 كانون الثاني/يناير إلى 14 شباط/فبراير. ولم تكن البعثة ذات طابع تحقيقي. وكان الهدف، وفقا لنطاقها ومعاييرها المتفق عليها مسبقا مع السلطات الإسرائيلية، هو جمع وتحليل والتحقق من التقارير المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع فيما يتعلق بهجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر وفي أعقابها، من أجل توفير المعلومات اللازمة لتقديم التقارير، بما في ذلك إلى مجلس الأمن، نظرا لعدم وجود كيانات مختصة تابعة للأمم المتحدة في إسرائيل.

وبالنظر إلى المعلومات التي تحققت منها الأمم المتحدة والتي تلقيتها بشأن حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي يزعم أن قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين ارتكبوها ضد نساء ورجال فلسطينيين، كان أحد المعايير المتفق عليها هو زيارة الضفة الغربية المحتلة، للتواصل مع السلطات الفلسطينية بشأن هذه المسائل وإثارة هذه الشواغل مع السلطات الإسرائيلية. وبالنظر إلى الأعمال القتالية الجارية، لم أطلب زيارة غزة، حيث تعمل كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك بعض الكيانات التي ترصد العنف الجنسي. ولا بد لي من أن أسلط الضوء على أن المعلومات التي تلقيتها خلال زيارتي، إلى جانب المعلومات الأخرى التي تحققت منها الأمم المتحدة بشأن غزة والضفة الغربية المحتلة، ستدرج في تقرير الأمين العام لعام 2023 عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

ولضمان أن تفي عملية جمع المعلومات والتحقق منها بأعلى المعايير، تلقيت الدعم من فريق تقني من ذوي المهارات العالية يتألف من تسعة خبراء من منظومة الأمم المتحدة، بمن فيهم متخصصون في إجراء مقابلات آمنة وأخلاقية مع الناجين والشهود على جرائم العنف الجنسي، وأخصائي في الاستدلال المرضي الجنائي ومحلل معلومات

الأكاديمية الإسرائيلية. وأجرينا مقابلات سرية مع 34 شخصا، بمن فيهم الناجون والشهود على هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر والرهائن الذين أطلق سراحهم والمُسعفون ومقدمو الخدمات الصحية. وزرنا أربعة مواقع للهجمات والمشرحة التي نقلت إليها جثث الضحايا. وراجعنا أكثر من 5 000 صورة فوتوغرافية وحوالي 50 ساعة من لقطات الهجمات قدمتها جزئيا وكالات حكومية ولكن أيضا من مصادر سرية مستقلة ومفتوحة على الإنترنت. ومع أننا التقينا ببعض الشهود، إلا أننا لم نلتق بأي ناج من العنف الجنسي من هجمات 7 أكتوبر على الرغم من تواصلنا الاستباقي وجهودنا المبذولة في هذا الصدد. ومع أن معظمهم قتلوا على ما يبدو، إلا أن لدينا معلومات موثوقة تفيد بأن ثلثه منهم على قيد الحياة ويتلقون حاليا العلاج من الصدمات الشديدة. ومن واقع التجربة، أعلم أن الناجين قد يحتاجون إلى الكثير من الوقت للتمكن من التحدث علانية. ويجب أن يُسمح لهم بالظهور على النحو الذي يرونه مناسباً ووقتما شاؤوا.

وما شاهدته في إسرائيل كان مشاهد عنف لا يوصف ارتكب بوحشية مروعة وأسفر عن معاناة إنسانية شديدة. وفي جنوب إسرائيل، التقيت بمجتمعات مصابة بصدمات نفسية لا تزال في حالة صدمة وتعاني من ألم عميق وتتعى أعباءها وتحاول لملمة شتات حياتها المحطمة. وتعاني أسر الرهائن وأقاربهم من كابوس. لقد رأيت الألم في عيونهم، ولكوني أما، شعرت بوجعهم وانفطار قلبهم.

وأود أن أتوقف هنا وأدعوكم، سيدي الرئيس، وجميع أعضاء المجلس، إلى أن تحاولوا لبضع ثوان أن تضعوا أنفسكم مكان أسر الرهائن الممزقة بين الأمل واليأس. ويوجد الكثير منهم هنا في القاعة اليوم حيث يلتصقون بصيص أمل من المجلس. لقد مرت مائة وستة وخمسون يوما على اختطاف أحبائهم، ومن بين الرهائن ما لا يقل عن 16 امرأة. ماذا نقول لهم؟ إن أخذ الرهائن محظور تماما بموجب القانون الدولي الإنساني.

وقد سلطت المعلومات المجمعة الضوء على الهجمات العشوائية والمنسقة لحماس وغيرها من الجماعات المسلحة على أهداف عسكرية ومدنية متعددة بهدف القتل والتسبب في المعاناة واختطاف أكبر عدد

رقمية ومفتوحة المصدر. وأُجريت المهمة في امتثال صارم لمعايير الأمم المتحدة ومنهجياتها المعمول بها ووفقا لمبادئ الاستقلالية والحياد والموضوعية والشفافية والنزاهة و"عدم الإضرار"، بما في ذلك ما يتعلق بضمانات السرية وحماية الضحايا والشهود. واتبعت أيضا نهجا يركز على الناجين والضحايا ويراعي حالات الإصابة بالصدمة.

واستندت استنتاجاتنا إلى تقييمنا لمصادقية الشهود الذين التقينا بهم وموثوقيتهم، بسبل منها التحقق من المصادر والإحالة المرجعية للمواد والمعلومات ذات الصلة وتقييم ما إذا كان هناك في جميع الظروف ما يكفي من المعلومات الموثوقة والتي يمكن الاعتماد عليها للتوصل إلى نتيجة واقعية. وقدمت لنا السلطات الوطنية بعض الشهود والمواد التي قام خبراء الفريق باستعراض وتقييم مصداقية كل منها. وقبلنا البعض واستبعدنا البعض الآخر عند الاقتضاء. كما جمعنا معلوماتنا المستقلة. وكان معيار إثبات الوقائع الذي اعتمدناه هو معيار وجود "أسباب معقولة للاعتقاد" بما يتفق مع ممارسة هيئات التحقيق.

وعندما كان الاستنتاج الوقائي مدعوما بمزيد من المعلومات، خلصنا إلى وجود معلومات "واضحة ومقنعة". وفي عدد من الحالات، تمكنا أيضا من التوصل إلى أن بعض التقارير أو الادعاءات المتعلقة بالعنف الجنسي التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة لا أساس لها من الصحة.

وأصبح تقرير الزيارة متاحا للعموم في 4 آذار/مارس، بدون التفاصيل السرية والتعريفية من أجل حماية خصوصية الأشخاص الذين تحدثنا إليهم تمشيا مع نهج يركز على الضحايا، بما في ذلك مبادئ الموافقة المستنيرة. وفي هذا الصدد، يجب أن أكون واضحة وحاسمة: لم تكن هناك أي محاولة من الأمين العام لطمس تقريرتي أو إخفاء نتائجه. بل على العكس من ذلك، تلقيت دعمه الكامل سياسيا ولوجستيا وماليا وأصدر أيضا تعليمات واضحة بنشره وإحالاته فورا إلى مجلس الأمن.

وعقد فريق البعثة اجتماعات مع مجموعة من المؤسسات الوطنية الإسرائيلية، بما في ذلك الوزارات التنفيذية ذات الصلة. والتقينا بعائلات الرهائن المحتجزين وأقاربهم وأفراد المجتمعات النازحة من العديد من الكيبوتزات، فضلا عن ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والأوساط

عزة، لم يتسن التحقق من حوادث الاغتصاب المبلغ عنها مع أن المعلومات الظرفية قد تشير إلى حدوث عنف جنسي. بالإضافة إلى تلك المواقع المحددة، وجدنا أيضا عبر مواقع متعددة من محيط غزة نمطا من الضحايا، معظمهم من النساء، عثر عليهم عرا كليا أو جزئيا من الخصر إلى الأسفل وأيديهم مقيدة خلف ظهورهم أو مربوطة بهياكل مثل الأشجار والأعمدة وأطلق عليهم النار. وعلى الرغم من أن هذا النمط ظرفي، فإنه قد يكون مؤشرا على بعض أشكال العنف الجنسي، بما في ذلك التعذيب الجنسي والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

وفي الوقت نفسه، وفيما يتعلق بكيوتز بئيري الذي تضرر بشدة من هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر حيث قتل ما لا يقل عن 10 في المائة من سكانه وأخذ 50 شخصا رهائن، تمكنا أيضا من تحديد أن ادعاءين على الأقل متعلقين بالعنف الجنسي أوردتهما وسائل الإعلام على نطاق واسع لا أساس لهما من الصحة. ولم يتسن التحقق من أي من التقارير الأخرى عن العنف الجنسي في البئيري في هذه المرحلة. ولم يتسن إثبات حوادث العنف الجنسي الأخرى المبلغ عنها لأسباب مختلفة، بما في ذلك الأضرار الناتجة عن الحروق المدمرة التي لحقت بعدة جنائمين. وبالمثل، فإن التقييم الطبي الشرعي للصور ومقاطع الفيديو لجثث مصابة بعدة طلاقات نارية، بما في ذلك في أجزاء حميمة من الجسم مثل الثديين والأعضاء التناسلية، لا يمكن أن يثبت وجود نمط واضح من التشويه المتعمد للأعضاء التناسلية.

وبما أن العنف الجنسي جريمة يقل الإبلاغ عنها بشكل مزمن وأنها مخفية تاريخيا، لم يكن القصد من زيارتي تحديد مدى انتشارها. كما لم أستطع تحديد ما إذا كان العنف الجنسي قد استخدم كأسلوب من أساليب الحرب، أو بطريقة واسعة النطاق أو منهجية. وبما أن الأمر لم يكن تحقيقا، وبسبب تحديات أخرى مختلفة، بما في ذلك محدودية الوقت في الميدان وتعدد الجناة، لم نحاول تحديد مصدر هذه الانتهاكات. وسيطلب تحديد الإسناد إجراء تحقيق مستقل وكامل في مجال حقوق الإنسان من قبل هيئات الأمم المتحدة المختصة.

إن ما شهدته في الضفة الغربية المحتلة كان مناخا من الخوف الشديد وانعدام الأمن، حيث شعر النساء والرجال بالرعب والانزعاج

ممكن من الرجال والنساء والأطفال، من الجنود والمدنيين على السواء، في أقل وقت ممكن. إنها قائمة بأكثر أشكال القتل والتعذيب وغيرها من الفظائع تطرفا ولاإنسانية: إطلاق النار على الناس الذي غالبا ما يكون في الرأس ومن مسافة قريبة، وإحراق عائلات أحياء في منازلهم أثناء محاولتهم الاختباء في غرف آمنة، والقتل رميا بالرصاص أو بالقنابل في المخابى الواقعة من القنابل التي لجأوا إليها، واصطياد رواد حفل في موقع مهرجان نوبا الموسيقي وفي الحقول والطرق المجاورة لمكان المهرجان. وشملت الانتهاكات الأخرى العنف الجنسي واختطاف الرهائن والجثث والعرض العلني للأسرى أحياء وأمواتا والتكيد بالجثث، بما في ذلك قطع رؤوس الجثث والتمثيل بها، فضلا عن نهب الممتلكات المدنية وتدميرها.

وفيما يتعلق بالعنف الجنسي، وجدنا معلومات واضحة ومقنعة بأن العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والتعذيب الجنسي والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، قد ارتكب ضد الرهائن، ولدينا أسباب معقولة للاعتقاد بأن هذا العنف ربما لا يزال مستمرا ضد الأسرى المحتجزين. وأود أن أتوقف هنا وأضيف أن هذا الاستنتاج لا يضيف بأي شكل من الأشكال الشرعية على الأعمال العدائية اللاحقة. والواقع أنه يجعل وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية واجبا أخلاقيا لإنهاء المعاناة التي لا توصف المفروضة على المدنيين الفلسطينيين في غزة والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. ولا يمكن لاستمرار الأعمال العدائية أن يحميمهم. ولا يمكن إلا أن يعرضهم لمزيد من مخاطر العنف، بما في ذلك العنف الجنسي. إن الرهائن الإسرائيليين وملايين المدنيين في غزة يتشاطرون مصيرا مشتركا. ويجب أن يكون هناك وقف إنساني لإطلاق النار الآن من أجل مصلحتهم المشتركة.

وفيما يتعلق بهجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر، خلصنا إلى أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي، وقع في ثلاثة مواقع على الأقل، وتحديدًا موقع مهرجان نوبا الموسيقي والمناطق المحيطة به، أي الطريق 232 وكيوتز رعيم. وفي معظم تلك الحوادث، تعرض الضحايا أولا للاغتصاب ثم القتل. وفي مواقع أخرى مثل كيوتز كفار

أولاً، أحث جميع أطراف النزاع على الاتفاق فوراً على وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. كما أحث حماس على إطلاق سراح جميع الرهائن فوراً ومن دون قيد أو شرط. لقد غضت الأطراف المتورطة في هذه الأعمال العدائية الطرف عن القانون الدولي. وأصبح التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية أكثر إلحاحاً الآن من أي وقت مضى، حتى تتمكن المجتمعات التي أصابها اليأس في غزة من الحصول على المساعدة الإنسانية ويمكن إطلاق سراح الرهائن.

ثانياً، أحث حكومة إسرائيل على إتاحة الوصول من دون مزيد من التأخير لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لتجري تحقيقات كاملة في جميع الانتهاكات التي يدعى أنها وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر. إن اكتشاف الحقيقة وكفالة الاعتراف بجميع الانتهاكات خطوتان حاسمتان في مساعدة الناجين والضحايا على التغلب على الصدمات واستعادة الشعور بالإرادة. كما إنها ضرورية لمنع أي إنكار للفظائع التي ارتكبت في 7 تشرين الأول/أكتوبر. والحقيقة هي الطريق الوحيد نحو السلام.

ثالثاً، أدعو جميع الهيئات ذات الصلة والمختصة، الوطنية والدولية، إلى تقديم جميع الجناة، بغض النظر عن رتبهم وائتمائهم، إلى العدالة على أساس مسؤوليتهم الفردية والإشرافية والقيادية.

رابعاً، أحث حكومة إسرائيل على التوقيع على إطار للتعاون مع مكثي بغية منع العنف الجنسي في النزاعات والتصدي له، بما في ذلك من خلال إشراك القطاع الأمني والتدريب والرقابة، فضلاً عن تعزيز القدرات في مجالي العدالة والمساءلة عن جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. كما أدعوها إلى اتخاذ تدابير صارمة للتخفيف من خطر العنف الجنسي وغيره من أشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة في سياق الاحتجاز والعملية العسكرية الحالية.

وأخيراً، أدعو جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة إلى التمسك بأعلى معايير سلامة المعلومات. فاحترام سلامة الناجين وكرامتهم هو الاعتبار الأسمى في الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي. وعلاوة

العميق إزاء المأساة المستمرة في غزة. وفيما يتعلق بزيارتي إلى رام الله، لا بد لي من التشديد على أن الغرض منها كان مختلفاً تماماً، حيث أن التقارير التي تحققت منها الأمم المتحدة عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، التي قدمتها أصلاً كيانات الأمم المتحدة في الميدان، ستدرج في التقرير السنوي للأمين العام، الذي سيناقش في المجلس في نيسان/أبريل. وفي ذلك الصدد، لن أطلع المجلس اليوم إلا على التقارير التي تلقتها خلال زيارتي إلى رام الله عقب اجتماعاتي بطائفة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك وزارات السلطة الفلسطينية ذات الصلة ومنظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة ومن أفرج عنهم مؤخراً من المحتجزين.

وعلى الرغم من أنني لم ألتق أي تقارير عن الاغتصاب، أثار المحاورون معي حالات عنف جنسي في سياق احتجاز الفلسطينيين من الذكور والإناث، مثل عمليات التفتيش الجسدي الذي يتعدى الحدود؛ واللمس غير المرغوب فيه للمناطق الحميمة؛ والضرب، بما في ذلك في المناطق التناسلية؛ والتهديد باغتصاب النساء والتهديد بالاغتصاب ضد أفراد الأسرة من الإناث - الزوجات أو الأخوات أو البنات، في حالة الرجال؛ والتفتيش غير اللائق بالتجريد من الملابس والتعريّة القسرية للمحتجزين لفترات طويلة. كما وردت أنباء عن التعرض للتحرش الجنسي والتهديد بالاغتصاب أثناء مدهامات المنازل وعند نقاط التفتيش، فضلاً عن التهديد بالاغتصاب إذا أبلغ عن ظروف الاحتجاز أو كشف عنها علناً بعد إطلاق السراح. وقد أثرت هذه التقارير مع السلطات الإسرائيلية، التي زودتني ببعض المعلومات بشأن بروتوكولاتها المعمول بها لمنع مثل هذه الحالات والتصدي لها، وأشارت إلى استعدادها للتحقيق في أي انتهاكات مزعومة. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن خيبة أمني لأن رد الفعل الفوري على تقريرتي من قبل بعض الجهات الفاعلة السياسية لم يكن فتح تحقيقات في تلك الحوادث المزعومة بل رفضها تماماً عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ويجب علينا أن نترجم العزم السياسي إلى استجابات تنفيذية، وهي حاسمة في السياق الحالي للعنف المتواصل. ويقدم تقريرتي عدداً من التوصيات، وأود أن أسلط الضوء على بعضها لكي ينظر فيه المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

اللورد أحمد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام برامبلا باتن على إحاطتها بشأن زيارتها الأخيرة، وأعتزم هذه الفرصة لأشيد بعملها الدؤوب على هذه المسألة، ودفاعها عن ضحايا العنف الجنسي والناجين وحمايتهم. لقد كانت زيارتها بالغة الأهمية، وكذلك تقريرها والأفكار الأساسية حول الجرائم المروعة التي أوضحتها للتو. لذلك فمن الصواب أن ينظر مجلس الأمن فيها.

وكما رأينا في النزاعات في جميع أنحاء العالم، فمن الحقائق الأساسية أن العنف الجنسي يستخدم لترويع المدنيين. إنه يحطم حياة الناس ويترك ندوباً قاسية تدوم مدى الحياة على الضحايا وأسره ومجتمعاتهم. وتروعا جميعاً وعن حق التقارير عن العنف الجنسي الذي ارتكبه حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر ضد الرهائن. وأشير إلى التقرير وأنوه مع بالغ القلق بالنتائج التي توصلت إليها الممثلة الخاصة باتن، بما في ذلك الأسباب المعقولة للاعتقاد بأن العنف الجنسي قد وقع في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر ووجود معلومات "واضحة ومقنعة" تفيد بارتكاب عنف جنسي ضد الرهائن. ومن المزعج للغاية معرفة أن "هذا العنف قد يكون مستمراً ضد من لا يزالون في الأسر"، وهو اقتباس مباشر من التقرير. وما زلنا ندعو إلى الإفراج الفوري والأمن وغير المشروط عن جميع الرهائن والعمل من خلال كل قناة لضمان الوقف الفوري للقتال ثم التقدم نحو وقف مستدام لإطلاق النار - لأن هذا بالنسبة لنا هو أفضل طريق لتحقيق ذلك الهدف.

كما أنني أشعر بصدمة شديدة إزاء التقارير المقلقة جداً، المشار إليها في تقرير الممثلة الخاصة والتي استشهدت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، عن العنف الجنسي الذي ترتكبه القوات الإسرائيلية ضد المعتقلين الفلسطينيين الذين اعتقلتهم إسرائيل واحتجزتهم. ويجري التحقيق في تلك التقارير، كما سمعنا من فورنا. لذلك أدعو إسرائيل إلى اتخاذ تدابير فورية لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع،

على ذلك، ينبغي ألا يستخدم حدوث العنف الجنسي أبداً كأداة للخطاب التحريضي أو الضغط السياسي أو إضفاء الشرعية على المزيد من العنف في المنطقة. إنني أرفض بشدة وأدين أي استخدام لولايي وتقرير، أو لمحنة الضحايا والناجين، من أجل خدمة غايات سياسية أو عسكرية أوسع نطاقاً.

وفي الختام، أود أن أردد رسائل الأمين العام. وهي أنه من ناحية، لا شيء يمكن أن يبرر العنف المتعمد الذي ارتكبه حماس وغيرها من الجماعات المسلحة في 7 تشرين الأول/أكتوبر ضد إسرائيل، ومن ناحية أخرى، لا شيء يمكن أن يبرر العقاب الجماعي لسكان غزة، الذي خلف عشرات الآلاف من القتلى والجرحى، بمن فيهم عدد غير مسبوق من موظفي الأمم المتحدة، مع مواجهة مجتمعات بأكملها ظروفًا غير إنسانية، بما في ذلك المجاعة والمرض.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، لا بد لي أيضاً من أن أذكر أنني أشعر بالرعب إزاء ظلم النساء والأطفال الذين يقتلون في غزة بعدد لا يحصى من القنابل وإطلاق النار وأشعر بالغضب أيضاً إزاء مستوى الوفيات والآلام، مع إبادة أسر بأكملها - وأجيال في كثير من الأحيان. فمع كل قبيلة تسقط، يصبح العالم أكثر ظلماً والطريق إلى السلام أكثر ضبابية. إن الهدف النهائي لولايي ليس حرباً بدون اغتصاب بل عالماً بلا حرب. ويجب علينا أن نرتقي إلى مستوى التحدي الذي نواجهه في عصرنا. وينبغي ألا يعوق الاستقطاب والانقسام الجيوسياسي آفاق السلام والاستقرار. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتخلى عن المدنيين وأسره في كل من إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب حماية الناجين من العنف الجنسي والأشخاص المعرضين للخطر ودعمهم. فلا يمكننا أن نخذلهم. ويتعين على شعوب هذه المنطقة أن ترى أخيراً مستقبلاً سلمياً في الأفق السياسي. ويجب علينا أن نستبدل الرعب والأسى بالتعافي والإنسانية والأمل. فمصادقية النظام المتعدد الأطراف تعتمد عليه، والنظام الدولي القائم على القواعد يتطلب ما لا يقل عن ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة باتن على إحاطتها.

إن تأخير العدالة هو إنكار للعدالة، وبالنسبة للمملكة المتحدة، يبقى حل الدولتين السبيل الوحيد لتحقيق العدالة والأمن لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. ويجب أن تكون الخطوة الأولى وقفاً فوراً للقتال، بما يؤدي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار، وإطلاق سراح جميع الرهائن، وإيصال المعونة الإنسانية الحيوية المنقذة للحياة إلى غزة. هذا هو الحل الذي نسعى إليه. ونحن مدينون لإرث كل مدني بريء يُقتل في إسرائيل وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بأن نستخدم كل نفوذ وقناة لدينا في السعي إلى تحقيق ذلك الهدف النبيل.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيدة باتن على إحاطتها وأن أكرر دعم فرنسا الكامل لها. تدين فرنسا جميع أشكال العنف الجنسي، ولا سيما العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. كثيراً ما يتم تجاهل تلك الجرائم، وكذلك الوصم الذي يتعرض له الناجون فيما بعد. وتدين فرنسا استخدام الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب أينما ارتكب. إن العنف الجنسي الذي ارتكبه حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر كان عملاً وحشياً. ولا يمكن لأحد أن يغض الطرف عن تلك الأعمال التي تم توثيقها، بما في ذلك من جانب الأمم المتحدة، كما يؤكد تقرير الممثلة الخاصة. ويجب الاعتراف بأعمال العنف هذه وإدانتها، ويجب معاقبة مرتكبيها. ومن غير المقبول أن مجلس الأمن والجمعية العامة لم يتمكنوا بعد من إدانة أعمال الإرهاب والعنف تلك إدانة واضحة. وستبذل فرنسا كل ما في وسعها لضمان الاعتراف بحقيقة الجرائم المرتكبة في 7 تشرين الأول/أكتوبر وعدم التشكيك فيها. ونذكّر المجلس بأن أعمال العنف الجنسي التي ترتكب أثناء النزاعات قد تشكل جرائم يعاقب عليها بموجب القانون الدولي، ونطالب مرة أخرى بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

ويذكر تقرير السيدة باتن أيضاً أن بعثتها تلقت معلومات عن أشكال معينة من العنف الجنسي الذي يُرتكب ضد الرجال والنساء من الفلسطينيين في مرافق الاحتجاز، وأثناء مدامات الشرطة وعند نقاط

والنقيد بالقانون الدولي الإنساني، وكفالة إجراء تحقيقات شاملة في تلك التقارير - وفي نهاية المطاف، رؤية مرتكبيها يخضعون للمساءلة.

وأود أن أوضح ما أقوله تماماً - إننا، المملكة المتحدة، ندين العنف الجنسي المتصل بالنزاع إدانة قاطعة، أينما وقع، ونتضامن مع جميع الضحايا والناجين. وأقولها ببساطة، هذا يجب أن يتوقف. ويجب مساءلة الجناة ويجب أن يتلقى الناجون دعماً شاملاً، وأدعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى أن تبيان تلك النقاط بصورة لا لبس فيها. وأود أن أقول لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين ولممثلهم هنا اليوم إن المملكة المتحدة، بوصفها صديقاً لكليهما، مستعدة لتقديم الدعم. وبصفتي الممثل الخاص لرئيس الوزراء المعني بمنع العنف الجنسي في حالات النزاع، إليكم عرضي بالنيابة عن المملكة المتحدة. لدينا فريق من الخبراء كجزء من مبادرة منع العنف الجنسي في حالات النزاع، الذين تم نشرهم بالفعل أكثر من 90 مرة. ولدينا مدونة مراد، التي أطلقت في نيسان/أبريل 2022 هنا في المجلس (انظر S/PV.9016)، والتي تحدد المعايير الدنيا لضمان عدم تعرض الناجين للصدمة مرة أخرى عند إجراء مقابلات معهم. ولدينا مجموعة أدوات وصمة العار التي توفر تدابير عملية لمعالجة وصمة العار التي يواجهها الناجون في أنظمة العدالة الجنائية.

والواقع أنني ترأست في وقت سابق اليوم اجتماعاً مع أعضاء التحالف الدولي لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع. وقد سرني أن السيدة باتن تمكنت من الحضور، إلى جانب زميلة لي، البارونة هيليتش التي كان لها في عام 2012 دور فعال في إنشاء المبادرة ذاتها التي أقودها للنظر في طرق جديدة ومبتكرة لضمان التحقيق في الجرائم، والاستماع إلى الشهادات لتمكين المقاضاة الناجحة وأن يتلقى أولئك الذين نجوا من هذه الجرائم المروعة - الناجون المذهلون والشجعان والجسورون - الدعم الكامل في إعادة بناء حياتهم. ونتفق تماماً مع الممثلة الخاصة للأمين العام على أن التحقيقات ينبغي أن تجرى بطريقة آمنة وأخلاقية تتسق مع نهج يركز على الناجين، وأنه يجب التحقيق الكامل في جميع التقارير المتعلقة بالعنف الجنسي لضمان العدالة للناجين والضحايا.

التفتيش. يجب التحقيق في تلك الادعاءات. فالقانون الدولي ينطبق على الجميع. وفرنسا مصممة على القضاء على جميع أشكال العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، بما في ذلك استخدام الاغتصاب كسلاح في الحرب، وعلى مكافحة إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب.

مع بداية شهر رمضان وعدم التوصل إلى اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية، تجدد فرنسا دعوتها إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار من أجل إيصال المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين. إن عدم الوصول الكافي إلى السكان في حالة طوارئ إنسانية غير مخففة أمر لا يمكن تبريره. وتدعو إسرائيل مرة أخرى إلى أن تأذن فوراً بفتح جميع طرق الوصول الممكنة، بما في ذلك ميناء أشدود، وهو طريق مباشر من الأردن، وجميع نقاط العبور اللازمة لإيصال المساعدات على نطاق واسع. ونؤكد من جديد أيضاً أن حل الدولتين، الذي يشمل إنشاء دولة فلسطينية، هو وحده الذي يمكن أن يلبي الاحتياجات الأمنية لإسرائيل والشعب الإسرائيلي ويلبي التطلعات المشروعة للفلسطينيين في إقامة دولتهم التي تعيش في سلام وأمن إلى جانب إسرائيل. وستظل فرنسا ملتزمة التزاماً كاملاً بذلك الهدف.

لقد قرأنا بقلق بالغ تقرير البعثة، الذي

”يصف الاستنتاجات المتعلقة بحوادث وأنماط العنف الجنسي المتصل بالنزاع (1) خلال هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر؛ و (2) في سياق الاختطاف وأخذ الرهائن“.

ونلاحظ أيضاً القيود المفروضة على تقرير البعثة، كما أوضحت وشرحت بمزيد من التفصيل في سياقها خلال إحاطة صحفية في الأمم المتحدة قدمتها الممثلة الخاصة باتن وفريقها في الأسبوع الماضي. ونلاحظ كذلك أن ”البعثة لم يكن القصد منها أن تثبت في مثل هذه الفترة القصيرة من الزمن، ولا يمكن لفريق البعثة خلالها أن يثبت مدى انتشار العنف الجنسي المتصل بالنزاع أثناء هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر وبعدها“.

وعلى الرغم من أن ”الحجم العام لهذه الانتهاكات ونطاقها وإسنادها المحدد يتطلب تحقيقاً شاملاً من جانب الهيئات المختصة“، يجب إدانة أي عمل من أعمال العنف الجنسي والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، باعتباره انتهاكاً للقانون الدولي وكرامة – ليس فقط الضحايا والناجين، ولكن أيضاً أسرهم والمجتمع بأسره.

كما نلاحظ بقلق عميق الإبلاغ عن تدهور كبير في حالة حقوق الإنسان في الضفة الغربية في أعقاب هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر

السيد كانو (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. كما أشكر السيدة براميل باتن، الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، على إحاطتها التي سلطت الضوء على النتائج الحاسمة لتقرير زيارتها الرسمية إلى إسرائيل وفلسطين، ولا سيما الضفة الغربية المحتلة، في الفترة من 29 كانون الثاني/يناير إلى 14 شباط/فبراير.

في بياننا الأول في المجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين (انظر S/PV.9531)، في أعقاب الهجوم الذي وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على المدنيين الإسرائيليين، أشرنا إلى السياق الهام لاحتلال إسرائيل المستمر لفلسطين. وكما ذكرنا مراراً وتكراراً في إداناتنا، فإن الهجوم الذي شنته حماس وغيرها من الجماعات المسلحة على المدنيين الإسرائيليين في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 كان مروعاً تماماً ويتعارض مع الحماية الممنوحة

أولاً، نحث أطراف النزاع على الامتناع عن ممارسات التضليل والمعلومات المغلوطة. إننا نشجب انتشار هذه "المعلومات"، بما في ذلك النشر المتعمد لـ "وقائع" لا تتسق مع الحقائق الميدانية، بقصد التأثير على الرأي العام وخلق دعاية ضارة.

ثانياً، في شهر رمضان المبارك، يجب على المجلس أن يواصل اتخاذ خطوات لكفالة اضطلاعنا بولايتنا بالمطالبة بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية.

ثالثاً وأخيراً، من أجل تحقيق السلام الدائم في المنطقة وكفالة أمن المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين وسلامتهم، نشدد على الحاجة إلى أفق سياسي يركز على حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أشكر الممثلة الخاصة باتن على إحاطتها.

النساء هن من أكثر الفئات السكانية ضعفاً. وحقوقهن ومصالحهن هي الأسهل تعرضاً للانتهاك. وعليه، فإنهن في أمس الحاجة إلى الحماية. وتدين الصين جميع أشكال العنف الجنسي ضد المرأة في النزاعات المسلحة، وتدعو إلى إجراء تحقيق شامل وحسن التوقيت في هذه الأفعال المرتكبة بما يتعارض مع القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ويجب محاسبة الجناة ومعاقبتهم وفقاً للقانون، ولا بد من تحقيق العدالة واستعادة كرامة الضحايا. يجب أن يتلقى الناجون دعماً فردياً لتسهيل تعافيتهم المبكر من الصدمات النفسية.

ترأست السيدة باتن مؤخراً بعثة إلى إسرائيل بناءً على دعوة، شملت أيضاً زيارة إلى الضفة الغربية المحتلة. وذكر تقرير البعثة الذي أُصدر بعد الزيارة أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع قد ارتكب في عدة مواقع في غلاف غزة خلال هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر. وفيما يتعلق بالرهائن، وجدت البعثة معلومات واضحة ومقنعة تفيد بأن بعضهم تعرض لأشكال مختلفة من العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

2023. ونشير إلى الإبلاغ عن الاعتقالات الجماعية والارتفاع الكبير في عنف المستوطنين، عقب بدء إسرائيل عمليات إنفاذ القانون. وبالإضافة إلى ذلك، نلاحظ بقلق عميق التقارير المتعلقة بالمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة للفلسطينيين المحتجزين، بما في ذلك مختلف أشكال العنف الجنسي.

وفي ضوء النتائج الخطيرة التي توصل إليها تقرير البعثة، ترحب سيراليون بالدعوة إلى إجراء تحقيق شامل من جانب هيئات مختصة لديها ما يكفي من الوقت والقدرة. ونؤيد كذلك التوصيات الواردة في تقرير البعثة.

أولاً، نؤيد الدعوة الموجهة إلى حكومة إسرائيل لإتاحة "إمكانية الوصول لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان واللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل، لإجراء تحقيقات كاملة في جميع الانتهاكات المزعومة".

ثانياً، نؤيد الدعوة إلى توفير إمكانية الوصول الفوري والإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس والجماعات المسلحة الأخرى. ونشعر بجزع بالغ إزاء إشارة تقرير البعثة إلى أنه، "بناءً على الروايات المباشرة للرهائن المفرج عنهم، هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن الرهائن الإناث تعرضن أيضاً لأشكال أخرى من العنف الجنسي".

ولذلك، نكرر التأكيد على مسؤولية أطراف النزاع عن حماية جميع المدنيين، بمن فيهم الرهائن.

ثالثاً، نشدد على ضرورة وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية يهيئ مناخاً مواتياً لمعالجة الحالة الإنسانية المستمرة في قطاع غزة ويسمح بإجراء تحقيق دقيق وشامل في انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

وأود أن أنهى بياني بثلاث نقاط ختامية.

ارتكبت خلال النزاع، بما فيها تلك التي ارتكبت في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وندعو إلى وقف جميع أشكال العنف الجنسي وندعو القادة إلى اتخاذ خطوات استباقية لمنع وقوع هذه الأفعال، وإنفاذ المساءلة عنها. ويجب مساءلة الجناة.

ونشعر بقلق عميق إزاء إشارة التقرير إلى أن الرهائن تعرضوا للعنف الجنسي وأن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن هذا العنف مستمر.

وتكرر غيانا دعوتها إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن وجميع الأفراد المحتجزين بصورة غير قانونية، وتطالب من يحتجزونهم في الأسر أو الاحتجاز بضمن سلامتهم، بما في ذلك من العنف الجنسي. كما يساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تتحدث عن المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة التي يتعرض لها الفلسطينيون المحتجزون. ويشمل ذلك العنف الجنسي المزعوم ارتكابه في الضفة الغربية المحتلة ضد رجال ونساء فلسطينيين في أماكن الاحتجاز، وأثناء مدهامات المنازل وعند نقاط التفتيش.

وتؤيد غيانا الدعوات إلى إجراء تحقيقات كاملة ومستقلة في جميع حوادث العنف الجنسي المزعومة. ونؤيد أيضا التوصية الواردة في التقرير بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على رصد حوادث العنف الجنسي المرتبط بالصراع في كل من إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة والإبلاغ عنها.

وقد أحطنا علما بتصميم فريق البعثة على أن ادعاءين على الأقل بالعنف الجنسي، تم الإبلاغ عنهما على نطاق واسع في وسائل الإعلام، لا أساس لهما من الصحة. وندعو جميع الأطراف إلى التحلي بالمسؤولية وتجنب العناوين المثيرة لأن ذلك يهدد بإثارة الشكوك والتقليل من شأن التجارب المروعة للضحايا الحقيقيين.

وبينما ندرس تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام، من الضروري أن ننظر في آثار الحرب على النساء والأطفال بصورة كلية. إن 70 في المائة من القتلى في غزة كانوا من النساء والأطفال. وتقتل أكثر

ووجد التقرير أيضا أن احتجاز الرجال والنساء الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة قد تفاقم بسبب حالات مزعومة من المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. ويرسم التقرير صورة مروعة، ونحن نتعاطف مع محنة الضحايا. ويتضمن التقرير أيضا توصيات محددة بشأن إجراءات المتابعة. ونأمل أن تولي الأطراف المعنية أهمية لها وتتجاوب معها.

ونتفق مع رأي الممثلة الخاصة - بأن هدفنا النهائي ليس حربا بدون اغتصاب، بل عالم بلا حرب. إن النزاع الحالي في غزة مستمر منذ خمسة أشهر. وقد ألحق ضررا يفوق الوصف بالنساء. وقتل أكثر من 9 000 من الأمهات والبنات، وشردت مئات الآلاف من النساء، وهن يفتقرن إلى الدعم الأساسي للبقاء على قيد الحياة أو الضمانات الأمنية. إنهن يواجهن الموت والجوع والمرض الذي يغرقهن في هاوية الخوف واليأس والغضب.

اليوم هو بالفعل اليوم الأول من شهر رمضان، وهو شهر مقدس للمسلمين. وندعو المجتمع الدولي إلى التصرف فورا ومضاعفة الجهود لتعزيز وقف فوري لإطلاق النار، بغية إعطاء الناس في غزة الأمل في البقاء. كما ندعو إلى زيادة الجهود الدبلوماسية لإطلاق سراح جميع المحتجزين ولم شملهم مع أسرهم في وقت مبكر.

السيدة رودريغز - بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة براميل باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها، التي ترسم صورة مقلقة عن الفظائع التي لا يزال المدنيون الأبرياء يعانون منها مع استمرار هذه الحرب.

ومع الإحاطة علما بالتحديات التي واجهها فريق البعثة والولاية المحدودة للزيارة، فإن التقييم الذي قدمته الممثلة الخاصة باتن يبعث على القلق الشديد.

وتضيف حوادث العنف الجنسي في إسرائيل والضفة الغربية الواردة في التقرير بعدا مروعا آخر للمأساة التي تتكشف فصولها في الشرق الأوسط. وتدين غيانا بشدة جميع أعمال العنف الجنسي التي

إحاطتها الإعلامية وعملها بشأن التقرير المستفيض الذي يتناول المسألة الحرجة المتمثلة في العنف الجنسي المتصل بالصراع.

ونشعر بصدمة عميقة إزاء حوادث العنف الجنسي، المفصلة في تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام، بمناسبة الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر وفي سياق الاختطاف وأخذ الرهائن. وفيما يتعلق بالرهائن، يخلص التقرير إلى استنتاج أكثر إثارة للقلق مفاده أن هناك أساسا معقولا للاعتقاد بأن هذا العنف ربما لا يزال مستمرا حتى الآن.

وندين بأشد العبارات الهجمات الإرهابية الشنيعة التي شنتها حماس وجميع أشكال العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد النساء والفتيات خلال الهجوم.

كما نحث حماس والجماعات المسلحة الأخرى بقوة على الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. هذا أمر غير مقبول بغض النظر عن أي ذرائع.

لا ينبغي أبدا استخدام العنف الجنسي كسلاح في النزاعات. ولم يعد نتاجا ثانويا متávلا للصراعات. وكما ينص نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي الخطير المرتكبة كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي يمكن أن يشكل جرائم ضد الإنسانية.

ويجب مساءلة جميع مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، وينبغي توسيع نطاق سياسات عدم التسامح إطلاقا لتشمل أولئك الذين يتحملون المسؤولية. وتحقيقا لتلك الغاية، نؤيد بقوة التوصية الواردة في التقرير بإجراء عملية تحقق كاملة بالتعاون مع السلطات الوطنية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وسيلقي ذلك الضوء على المدى الكامل للانتهاكات المزعومة. وعلاوة على ذلك، ينبغي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان المساءلة.

ونشعر أيضا بقلق بالغ إزاء مزاعم العنف الجنسي التي ترتكبها قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية، على النحو المذكور في

من 60 امرأة يوميا. وأكثر من نصف النازحين البالغ عددهم 1,9 مليون شخص هم من النساء. وهن الأكثر تضررا من الجوع والمجاعة في غزة مع سوء تغذية غير مسبوق. وقد ترمل العديد منهن وتُركن لإعالة أطفالهن وأفراد أسرهن الآخرين، بمن فيهم المصابون. وهناك نقص في الوصول الكافي إلى المياه ولا توجد مرافق لإدارة النظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية، بما في ذلك اللوازم الصحية. وكل ذلك يؤثر على كرامة المرأة، فضلا عن صحتها العقلية والجسدية. باختصار، فإن النساء والأطفال هم الأكثر معاناة من غيرهم في هذه الحرب؛ وهو نمط شهدناه عبر النزاعات المسلحة مرارا وتكرارا، على الرغم من أنهم ليسوا هم الذين يشنون الحرب.

الألم الشديد واضح في كل من إسرائيل وفلسطين. وقد شهد كلاهما مستويات غير مسبقة من الكرب منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. ومرة أخرى، ندين الهجمات التي شنتها حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ومع ذلك، ليس هناك ما يبرر استمرار قتل وتشويه وتجويع المدنيين الأبرياء في غزة، وغالبيتهم من النساء والأطفال. ويجب على جميع الأطراف الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

يجب أن تتوقف الحرب. وتواصل غيانا الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار. وهذا هو الخيار الوحيد لزيادة المساعدة الإنسانية وإنقاذ الأرواح ومنع المزيد من معاناة المدنيين الأبرياء. هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها البدء في التعافي من الفظائع التي يواجهها الناس في غزة وضمان الإفراج الآمن عن الرهائن.

ووقف إطلاق النار هو أيضا خطوة أساسية بالنسبة لنا للمضي قدما في حل الدولتين، حيث يعيش شعبا إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن. لقد كان هناك الكثير جدا من الضحايا في هذه الحرب. ويجب ألا يكون السعي إلى تحقيق السلام والأمن من بين الضحايا.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أعرب عن تقديري للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة باتن، على

ونكرر إدانتنا لهجمات حماس الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ولا تزال الأسر التي فقدت أحياءها وتلك التي زالت حماس تحتجز أفرادها كرهائن تشعر بعواقب تلك الأعمال الوحشية، بما في ذلك الاغتصاب والتعذيب الجنسي. إنهم في أذهاننا، ونقدم مرة أخرى أعمق تعازينا لجميع الذين تضرروا بشكل مباشر ولشعب إسرائيل. ولا يمكن تجاهل أو التقليل من شأن الصدمة والكرب الدائمين للذين لا تزال الهجمات التي نفذت في ذلك اليوم المظلم تفرضها على المجتمع الإسرائيلي.

ومن الجهة الأخرى، فإن حجم المعاناة البشرية والكارثة الإنسانية التي لا تزال تتكشف في غزة يبعثان على القلق والكرب العميقين. ومن المقلق بنفس القدر احتمال امتداد الصراع إلى رفح، وتدهور الحالة في الضفة الغربية وكذلك أعمال العنف الأخرى في جميع أنحاء المنطقة الأوسع.

لن يؤدي احتمال نشوب المزيد من الأعمال القتالية والصراع إلا إلى مزيد من المعاناة. ومن هذا المنطلق، يظل وقف إطلاق النار الفوري والدائم السبيل الوحيد الذي يمكننا من خلاله منع حدوث المزيد من التدهور والبدء بمعالجة أثر الحرب بين إسرائيل وحماس. ويشمل ذلك الأثر غير المتناسب للصراع النساء والفتيات. ومما يجدر ذكره أنه قُتل أكثر من 30,000 فلسطيني، من بينهم ما يقدر بنحو 9,000 امرأة، في غزة حتى الآن. وفي ذلك السياق، نذكر بأن معاهدة تجارة الأسلحة تقتضي من الدول، في جملة أمور، وقف عمليات النقل عندما يكون هناك خطر كبير من استخدامها لارتكاب أو تيسير أعمال خطيرة من العنف القائم على أساس نوع الجنس أو أعمال العنف الخطيرة ضد النساء والأطفال. وعلاوة على ذلك، فإن قصف المستشفيات والقيود المفروضة على الوقود والكهرباء والغذاء والماء والمساعدات كلها تعرض النساء الحوامل والأطفال حديثي الولادة لخطر كبير يتمثل في الأذى البدني والعقلي، ويقيد الوصول إلى الرعاية الطبية الضرورية والمحمية، ويعرض صحة النساء بعد الولادة للخطر.

بالنسبة لمالطة، فإن إعطاء الأولوية للمرأة والسلام والأمن يعني دعم سلامة المعلومات والتمثيل الأخلاقي المستدير للعنف الجنسي

التقرير. وفي هذا الصدد، نأمل أن يتسنى إجراء تحقيق شامل في جميع الادعاءات وأن يحاسب مرتكبوها.

للنزاع الدائر في غزة آثار غير متناسبة على النساء. وتشير الإحصاءات إلى أن 70 في المائة من المدنيين الذين قتلوا كانوا من النساء أو الأطفال، وأن ما يقرب من مليون امرأة وفاتة قد نزحن. ويساورنا قلق عميق من أن الكارثة الإنسانية التي طال أمدها خلال الأشهر الخمسة الماضية أدت إلى محدودية فرص الحصول على الغذاء والمياه النظيفة والإمدادات الطبية في غزة. وقد تسبب سوء التغذية والمجاعة في آلام ومشقة لا توصف بالأبرياء، ولا سيما النساء، بمن فيهن الحوامل والمرضعات.

ويجب ضمان حماية المدنيين في جميع الظروف، وفقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ومع استمرار الصراع، تزداد معاناة المدنيين انتشارا، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات السائدة بالفعل في المنطقة. ومع بدء شهر رمضان، الشهر الفضيل لجميع المسلمين، تزداد المخاوف بشأن الوضع الكارثي في غزة أكثر من أي وقت مضى. ولا بد أن تنتهي هذه المأساة. ونكرر مرة أخرى التأكيد على الحاجة الملحة إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة.

وفي الختام، تود جمهورية كوريا أن تشدد على أن جهودنا المكرسة لإيجاد حل لإنهاء العذاب والخوف في إسرائيل وفلسطين في الأجل الطويل يجب أن تستمر. ونأمل أن يستأنف الحوار الصادق والمفاوضات لتحقيق حل الدولتين في أقرب وقت ممكن.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام باتن على إحاطتها الإعلامية اليوم. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد دعمنا للممثلة الخاصة للأمين العام باتن ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات الصراع وللعمل الهام الذي يضطلع به.

ولا تزال مالطة تشعر بقلق عميق إزاء استمرار حالة الأعمال العدائية في غزة وخارجها.

بشأن الشرق الأوسط، مع التركيز بشكل خاص على العنف الجنسي المرتبط بالصراعات. نعرب عن امتناننا أيضا للسيدة براميل باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات الصراع، على أفكارها النيرة بشأن هذه المسألة المثيرة للقلق العميق.

ومع بداية شهر رمضان المبارك، نأسف بشدة لعدم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة على الرغم من المفاوضات الدؤوبة. والقصف المستمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة يشكل مخاطر جسيمة على المدنيين، وينتهك الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في الحصول على الغذاء والرعاية الصحية والحماية. ومما يضاعف من تلك المظالم التهديد المؤلم بالعنف الجنسي للمدنيين، كما ورد في تقرير البعثة المقدم إلينا. وكما يبرز تقرير بعثة الممثلة الخاصة، فإن توثيق جرائم العنف الجنسي في حالات الصراع مهمة شاقة تتطلب جهدا دقيقا وشجاعة والتزاما بالحقيقة، لا سيما في خضم الفوضى والاضطراب الحاليين في الميدان. ويتطلب الوضع توثيقا دقيقا وشجاعة والتزاما راسخا بكشف الحقيقة. وبينما تستمر هذه العملية، يجب أن نتطرق إلى سلامة المدنيين المحاصرين في مرمى النيران المتبادلة وأن نحافظ على رفاههم. وحتى لو لم تكن على مقربة من الصراع من الناحية المادية، فنحن على يقين من أن آثاره تؤثر بشكل غير متناسب على أضعف أفراد المجتمع.

وتتطلب الحالة اهتمامنا الكامل بسبب التحديات الجسام والأضرار والصدمات التي يعاني منها المدنيون والحالة الإنسانية الأليمة، لهذا السبب بالتحديد تتقاسم الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي مسؤولية جماعية للسعي على جناح السرعة إلى وقف التصعيد في هذا الصراع وإعطاء الأولوية لاحتياجات ورفاه هؤلاء السكان الضعفاء. إن العنف الذي لا يتوقف بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، والقصف المستمر في قطاع غزة الذي مزقته الحرب، يتطلبان تدخلا فوريا. ويجب على جميع الأطراف أن تحترم القانون الإنساني الدولي احتراما كاملا، لأن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي تشكل انتهاكات جسيمة في الصراعات المسلحة.

المرتبط بالنزاع. تشعر مالطا بالفزع إزاء التقارير التي تفيد بأن النساء الإسرائيليات تعرضن للعنف الجنسي في ثلاثة مواقع تم الإبلاغ عنها في 7 أكتوبر 2023 وأن بعض الرهائن الذين نقلوا إلى غزة تعرضوا لأشكال مختلفة من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والذي قد يكون مستمرا. وفي ذلك الصدد، نتطلع أيضا إلى تقييم تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بمن فيها القدس الشرقية، وإسرائيل. ونحث إسرائيل على التعاون الكامل مع اللجنة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والسماح لهما بالوصول. ونؤكد من جديد أن الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن، على النحو الوارد في قرارين لمجلس الأمن، القراران 2712 (2023) و 2720 (2023)، يجب أن يكون أولوية عليا. ونشعر بالفزع بنفس القدر إزاء تقارير خبراء الأمم المتحدة عن العنف الجنسي ضد الرجال والنساء الفلسطينيين المحتجزين، وأثناء مدهامات المنازل وعند نقاط التفتيش. ونشدد على وجوب ضمان المساءلة عن جميع الأعمال الجنائية. وفي ذلك السياق، نشدد على أن النهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يعني ضمان عدم استغلال الخطوة المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالصراع. ويشمل ذلك احترام وحماية هوية وكرامة الناجين. وتحقيقا لتلك الغاية، نوصي بأن تنفذ أطراف الصراع التوصيات التي أوجزتها من فورها الممثلة الخاصة باتن.

في الختام، يجب احترام حقوق وفرص النساء الإسرائيليات والفلسطينيات ونشطاء السلام والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان إسهاما في خفض التصعيد ووقف إطلاق النار، والقيام بالجهود الأخرى للتفاوض على السلام. وستظل مالطة أيضا ملتزمة التزاما راسخا بتحقيق سلام دائم ومستدام في الشرق الأوسط، يقوم على أساس الحل القائم على وجود دولتين على طول حدود ما قبل عام 1967 والذي يلبي تطلعات الإسرائيليين والفلسطينيين المشروعة إلى السلام والأمن المتبادلين.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن على الدعوة إلى عقد هذه الإحاطة الإعلامية المهمة

وإزاء هذه الخلفية، دعت القدس الغربية السيدة باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، برفقة تسعة خبراء، للقيام بزيارة قصيرة إلى إسرائيل والضفة الغربية. واستنادا إلى نتائج تلك الزيارة، أصدرت الممثلة الخاصة تقريرا منفصلا. ومن المهم الإشارة إلى أن الزيارة لم تشمل زيارة إلى قطاع غزة، كما أنها لم تشمل إمكانية التحقيق في الجرائم أو إسناد الأفعال لمرتكبيها. وفي هذا الصدد، ليس من الواضح على الإطلاق نوع تعاون إسرائيل مع البعثة المشار إليه في التقرير.

إجمالاً، من الواضح أن القدس الغربية تبدي نهجا انتقائيا إزاء زيارات الأمم المتحدة إلى البلد والأراضي الفلسطينية المحتلة. ونحن، بطبيعة الحال، مضطرون إلى أخذ تلك الحقيقة في الحسبان عند إجراء التقييمات الخاصة بنا. كما يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار السمعة العامة للسيدة باتن، التي اشتهرت باستخدام معلومات كاذبة في عملها، مما يقوض مصداقية استنتاجاتها وتوصياتها.

إن جميع الظروف التي ذكرتها تخلق سياقاً محدداً جداً لجلستنا اليوم. بعبارة أخرى، لا تُقدم لنا اليوم سوى معلومات جزئية في إطار ولاية محددة ويُطلب منا الرد عليها. في الأساس، نحن نتعامل مع شكل من أشكال نصف الحقائق التي لا تقدم بأي حال من الأحوال صورة كافية لما يحدث. وهي لا تلغي المطالبات بأن توفر الحكومة الإسرائيلية إمكانية الوصول إلى المنطقة لآليات الأمم المتحدة ووكالاتها، ولا سيما الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، من أجل جمع معلومات كاملة عن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية للقانون الدولي الإنساني ضد المدنيين خلال العملية في قطاع غزة والضفة الغربية.

ولن يتسنى استخلاص أي استنتاجات إلا بعد إجراء دراسة شاملة وموضوعية للحالة في نطاقها الجغرافي بأكمله. ومن الواضح أن الوقت المناسب لذلك لم يحن بعد، خاصة وأن التقرير الذي ورد نتيجة للبعثة لا يمكن وصفه بأنه شامل، حتى فيما يتعلق بالموضوع المعلن له. ووفقاً للتقرير، لم يتمكن فريق السيدة باتن من مقابلة ضحايا العنف

ونحث بقوة جميع الأطراف على السعي إلى حل سلمي ووقف الأعمال القتالية خلال شهر رمضان المبارك. وينبغي لنا جميعاً أن نتوقف ونأمل فيما إذا كان عالمنا بحاجة إلى مزيد من إراقة الدماء والعنف.

تشجع موزامبيق بشدة الجهود الدبلوماسية الجارية التي تبذلها مختلف الأطراف الفاعلة، بما في ذلك بعض أعضاء المجلس، للتوصل إلى اتفاق بين الطرفين وإعادة إطلاق الحل القائم على وجود دولتين، والتعايش السلمي بين الشعبين، مع الاحترام الكامل لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. فلنغتتم هذه الفرصة لحماية المدنيين، ودعم حقوق الإنسان، وتمهيد الطريق للتوصل إلى حل عادل ومستدام لهذا الصراع الذي طال أمده. وكما أكدنا باستمرار، فإن الطريق إلى السلام الدائم يتطلب التزاماً ثابتاً وشجاعة وتعاطفاً ورحمة.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): تدين روسيا بشدة العنف الجنسي بجميع أشكاله، وكذلك أي جرائم أخرى ترتكب في حالات الصراع المسلح وما بعد انتهاء الصراع. ويجب التحقيق في هذه الأعمال وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. في سياق الأزمة في غزة، منذ البداية، ما فتئنا ندين بشكل لا لبس فيه أعمال العنف التي ارتكبت ضد الإسرائيليين في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفي الوقت نفسه، نؤمن إيماناً راسخاً بأن تلك الجرائم، مهما كانت بشعة، لا يمكن اعتبارها مسوغاً للعقاب الجماعي للفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية والانتهاكات الإسرائيلية الصارخة للقانون الإنساني الدولي ضد المدنيين الفلسطينيين. هذا هو موقفنا، وبقدر ما نستطيع أن نقول، نتقاسمه معنا الأغلبية العظمى من دول العالم.

وفي ذلك الصدد، نرحب بأي جهود ترمي إلى تسليط الضوء على الجرائم المرتكبة خلال الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

نحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة لا تتخذ تدابير كافية في هذا المجال. الآلاف من الناس يموتون، وقد لاحظت محكمة العدل الدولية وجود احتمال كبير لحدوث إبادة جماعية تحدث حالياً في قطاع غزة. وتفتقر الأمم المتحدة أساساً إلى إمكانية الوصول المطلوبة للحصول على معلومات موثوقة. وتتعمد إسرائيل وضع العراقيل أمام هذا الوصول.

أنه أثناء الأعمال العدائية قد تكون هناك بيانات بقصد إثارة العداوة والكراهية في المجتمع. وفي سياق التصعيد الحالي في الشرق الأوسط، فإن ذلك أمر بالغ الخطورة.

ولن يتسنى التغلب على الإفلات من العقاب ووضع حد للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي، إلا عندما تتوفر لدينا معلومات موضوعية وموثقة. وترفض روسيا رفضاً قاطعاً محاولات التلاعب بالمسألة الهامة المتمثلة في مكافحة العنف الجنسي في النزاعات. ونعتبر أنه من غير المقبول أن تصبح معاناة الناجين من العنف الجنسي، أو الاتهامات بتلك الجريمة الخطيرة، ورقة مساومة في الألعاب السياسية.

في أعقاب أعمال العنف التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والتي ندينها إدانة قاطعة، اتخذت دوامة الجرائم أبعاداً كارثية حقاً. ونحن ندين بشدة الانتهاكات الجسيمة والمنهجية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل ضد المدنيين في قطاع غزة، والتي أسفرت عن مقتل قرابة 30 ألف شخص، معظمهم من النساء والأطفال.

وينبغي ألا يلقي تعقيد مسألة مكافحة العنف الجنسي بظلاله على التحديات والتهديدات الإنسانية الخطيرة للسلم والأمن التي تشكلها العملية الإسرائيلية في غزة، وهي الإبادة الجماعية للمدنيين، بمن فيهم الأطفال، والجوع الكارثي؛ والدفع بالنزوح الجماعي. وبغية التغلب على الإفلات من العقاب ووقف العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، يجب ألا يُدخر أي جهد لوضع حد للنزاع. والمطلوب لتحقيق تلك الغاية هو، أولاً وقبل كل شيء، وقف عاجل وغير مشروط لإطلاق النار. ونأمل أن يكون مجلس الأمن لا يزال قادراً على مطالبة الطرفين بذلك في المستقبل القريب جداً.

السيد زيوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمن العام براميل باتن على إحاطتها وعرضها لتقرير البعثة عن زيارتها الرسمية إلى إسرائيل والضفة الغربية المحتلة، التي تمت في وقت سابق من هذا العام.

الجنسي الذي ارتُكب خلال الأحداث المأساوية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر. إجمالاً، وكما تعترف الممثلة الخاصة، تم تلقي البيانات إلى حد كبير من حكومة إسرائيل وهي بيانات تتطلب مزيداً من الدراسة والتحقيق.

وفي ملاحظة منفصلة، نود أن نشير إلى أن التعريفات وأساليب العمل التي استخدمتها السيدة باتن غير متفق عليها، ومشاركتنا في مناقشة هذا التقرير وهذا الموضوع بشكل عام لا تعني موافقتنا أو قبولنا لهما.

وفي نفس الوقت، المعلومات الواردة في التقرير عن الاغتصاب، فضلاً عن استنتاجات البعثة بشأن احتمال وقوع عنف جنسي ضد الرهائن، هي أمور صادمة. لا يوجد مبرر للعنف الجنسي ضد الإسرائيليين، ويجب محاسبة المسؤولين عنه. كما لا يوجد أي مبرر لحالات العنف الجنسي ضد الرجال والنساء الفلسطينيين على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية، ولا سيما في شكل تهديدات بالاغتصاب، والتجريد القسري لهم من ملابسهم، والضرب على الأعضاء التناسلية. إن تلك الظواهر، وفقاً للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، هي ظواهر ذات طابع منهجي ومستمرة منذ عقود. ومع اشتداد حملة الاعتقالات التعسفية للفلسطينيين في الضفة الغربية، واحتجاز نحو 7500 فلسطيني منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، ازداد الوضع سوءاً. مع ذلك، وكما يبين التقرير، لا يجري التحقيق في تلك الجرائم، ويتمتع مرتكبوها بالإفلات من العقاب. إننا ندعو إسرائيل إلى وضع حد لتلك الممارسة المشينة وضمان إمكانية لجوء ضحايا العنف إلى العدالة.

ونلاحظ أيضاً أن بعثة الممثلة الخاصة لم تجد أي تأكيد للحالات البارزة التي نُشرت في الصحافة الإسرائيلية، وخاصةً تلك التي وقعت في كيبوتس بئيري وفي قاعدة نازل عوز العسكرية. وهذا يثبت مرة أخرى أنه لا يمكن استخلاص أي استنتاجات، خاصة فيما يتعلق بحالات النزاع، إلا بعد التحقق الدقيق من البيانات الواردة. ولا ينبغي للمرء أن يصدق البيانات الصحفية بشكل أعمى. ومن المهم أن نتذكر

ثالثاً، ليس للعنف الجنسي أي مبرر ولا يمكن أن يكون مبرراً. ونشعر بقلق مماثل إزاء التقارير التي تفيد بالمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة للفلسطينيين المحتجزين وأثناء مدهامات المنازل وعند نقاط التفتيش. وهذه التقارير أيضاً تحتاج إلى التحقيق فيها. واسمحوا لي أن أعرب عن قلقنا إزاء الزيادة الهائلة في عدد الفلسطينيين الذين اعتقلوا واحتجزوا في الأشهر الأخيرة. ويجب إخطار اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل والسماح لها بزيارتهم.

علاوة على ذلك، أود أن أنطرق إلى المعاناة الهائلة للنساء في غزة. وبينما لا نزال ننتظر التوصل إلى حل من جانب مجلس الأمن و/أو من خلال المفاوضات بين الأطراف، يجب ألا ننسى مجمل الضرر الذي لحق بالمرأة في هذا النزاع. فالنساء في غزة يعانين من انهيار النظام الصحي والجوع والمجاعة والدمار غير المسبوق. كما أنهن يواجهن قيوداً شديدة في الحصول على الغذاء والماء والدواء ومنتجات النظافة الصحية والسلامة بكل ما تحمله الكلمة من معنى. ونحن ندعو إلى احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن العنف الجنسي في حالات النزاع يزداد على الصعيد العالمي، ولا يمكن تغيير ذلك إلا من خلال التصدي له بقوة على الصعيد الدولي. ولا يزال هذا العنف يستخدم كتكتيك حربي وأداة تخويف في العديد من الحالات المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. ومرة أخرى، تدين سلوفينيا بشدة استخدام العنف الجنسي في جميع السياقات. يجب أن يتوقف هذا العنف فوراً، لأنه يمثل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقد يرقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ونحن ندعو إلى التعاون الدولي لضمان جمع الأدلة بدقة وتقديم الجناة إلى العدالة. إن كفالة المساءلة أمر في غاية الأهمية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن دعمنا القوي للأمم المتحدة ولولاية الممثلة الخاصة. ونتطلع إلى المناقشة القادمة حول التقرير السنوي للأمم العام عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع،

نرحب بزيارة الممثلة الخاصة للأمم العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع ونذكر التحديات الكبيرة التي تواجه جهود فريق البعثة. ونشعر بقلق بالغ إزاء نتائج التقرير، التي تؤكد الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراء.

أود مرة أخرى أن أدين بشدة الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس والجماعات المسلحة الأخرى في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وندعو بإلحاح إلى إطلاق سراح جميع الرهائن، ونواصل الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار.

واسمحوا لي الآن أن أبدي الملاحظات التالية على التقرير.

أولاً، تدين سلوفينيا أي شكل من أشكال العنف الجنسي المتصل بالنزاع بوصفه انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان. ويساورنا القلق من وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع قد حدث خلال هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر في مواقع متعددة في جميع أنحاء جنوب إسرائيل. ونعتقد أن هناك حاجة إلى إجراء مزيد من التحقيق في تلك الادعاءات بغية العثور على مرتكبيها ومحاسبتهم. وفي هذا الصدد، نتوقع من إسرائيل أن تسمح لآليات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقدرة على الوصول، بما في ذلك مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل، حتى تتمكن من إجراء تحقيق كامل.

ثانياً، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء حالة الرهائن ونصر على إطلاق سراحهم فوراً ودون شروط. كما نحث على إتاحة القدرة للجنة الدولية للصليب الأحمر على الوصول إلى الرهائن. لقد وجدت البعثة معلومات واضحة ومقنعة عن تعرض بعض الرهائن لأشكال مختلفة من العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وأفادت البعثة كذلك بأن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن هذا العنف ربما لا يزال مستمراً. لقد دعونا مراراً إلى وقف إطلاق النار في غزة بغية تحقيق إطلاق سراح الرهائن ومنع استمرار تعذيبهم، ولمنع المزيد من معاناة المدنيين والدمار في غزة.

ومرتكبيها حتى لا يفلتوا من العقاب. وندعو أيضاً إلى إتاحة إمكانية الوصول الضروري لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ولجنة التحقيق، للوفاء بذلك الغرض.

وعلاوة على ذلك، يجب التحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي المرتكبة في إسرائيل وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة أمام الهيئات المختصة. وتحقيقاً لتلك الغاية، تجري المحكمة الجنائية الدولية حالياً تحقيقاً في الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، يتعلق بكل من أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر والأحداث الجارية في غزة والضفة الغربية.

وتؤيد سويسرا أيضاً توصية التقرير بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة. إن وقف إطلاق النار هذا ضروري لحماية المدنيين وتزويدهم بالمساعدات الإنسانية التي يحتاجونها بشكل عاجل وتحرير الرهائن.

ويجب أن تؤخذ الخبرة في مجال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ أي اتفاق. إن استمرار الأعمال العدائية في غزة يقترن بالفعل بزيادة في العنف الجنساني.

وتدين سويسرا استمرار الأعمال العدائية في حصد العديد من الضحايا المدنيين في غزة، بما في ذلك ما يقرب من 9000 امرأة. ووفقاً للأمم المتحدة، تزلت 3 000 امرأة و 95 في المائة من الأمهات ليس لديهن ما يكفي من الطعام. ولا يتم تلبية الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات فيما يتعلق بالخصوصية والسلامة والنظافة الصحية. ولا تتاح لهن إمكانية الحصول على الخدمات الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية والحماية من العنف الجنساني، ويواجهن أخطر أشكال العنف أثناء الولادة.

ونشعر بقلق بالغ إزاء المعلومات الواردة في التقرير بشأن العنف الجنسي والجنساني ضد الفلسطينيين في مرافق الاحتجاز وأثناء مدامنة المنازل وعند نقاط التفتيش في غزة والضفة الغربية. ونشير إلى أن هذه المعلومات ستكون مكملّة للمعلومات التي تحققت منها بالفعل كيانات الأمم المتحدة الأخرى وقد تدرج في تقرير الأمين العام المقبل عن العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح.

والتي سنتمكن خلالها من التطرق إلى هذه الحالة وغيرها من الحالات المأساوية.

السيدة شاندا (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة مجلس الأمن اليوم. من المهم أن يتناول المجلس هذه المسألة. كما أود أن أشكر الممثلة الخاصة برامبلا باتن على إحاطتها وتقريرها.

إن العنف الجنسي في حالات النزاع انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ويمكن أن يشكل جريمة حرب أو حتى جريمة ضد الإنسانية. ولذلك فمن الضروري أن يدين مجلس الأمن بالإجماع جميع أشكال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، في سياق النزاع في الشرق الأوسط كما هو الحال في جميع النزاعات المسلحة، وأن يتخذ إجراءات لمنع تكراره.

وتشعر سويسرا بصدمة عميقة إزاء الحقائق الواردة في تقرير السيدة باتن. وأود أن أعرب عن تعاطف بلدي مع الناجين من هذا العنف وضحاياهم، وفي مقدمتهم النساء والفتيات اللاتي تعرضن له وأسرهن، وعن دعمنا لهن. وندعو إلى احترام كرامة الناجين والضحايا في جميع الظروف.

منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، أعربنا مراراً وتكراراً عن إدانتنا الحازمة لأعمال الإرهاب التي ارتكبتها حماس والتي راح ضحيتها أكثر من 1200 ضحية في إسرائيل. ويؤكد التقرير أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والاعتصاب الجماعي والتعذيب الجنسي، قد ارتكب في عدة أماكن. ويشير التقرير أيضاً إلى أعمال عنف مماثلة ضد الرهائن. ويُخشى أن تستمر معاناة الرهائن الذين لا يزالون في الأسر، والذين دعت سويسرا مراراً وتكراراً إلى إطلاق سراحهم فوراً ومن دون شروط.

وتكرر سويسرا إدانتها الحازمة لجميع أشكال العنف الجنسي. ونحن ندعو إلى إثبات الحقائق على يد الهيئات المختصة، مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ولجنة التحقيق الدولية المستقلة في الأرض الفلسطينية المحتلة، للمساعدة في تحديد الانتهاكات

اليوم. ونكرر أيضا الإعراب عن تضامننا مع الضحايا وأسرههم. إن الأعمال الشنيعة التي ارتكبت في ذلك السبت في جنوب إسرائيل ليس لها أي مبرر ويجب ألا تُنسى. يجب على البشرية جمعاء أن تنبذها، بشكل واضح ومباشر، لأن تبرير ارتكاب فظائع مرة واحدة يفتح الباب فحسب أمام تبرير ارتكاب فظائع أخرى لاحقا.

ولا ينبغي لنا أن ننسى الرهائن الذين ما زالوا في أيدي خاطفيهم، والذين لا يزالون على الأرجح ضحايا لأعمال العنف الجنسي، وفقا للتقرير. وتطالب إكوادور مرة أخرى بالإفراج الفوري وغير المشروط عنهم جميعاً، وتذكر بأن المجلس قد تحدث في هذا الشأن من خلال قرارين ملزمين. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن جميع أحكام هذين القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023)، يجب أن تنفذ من دون تأخير. وترى إكوادور أن الوقف الفوري لإطلاق النار ضروري لتحقيق ذلك. إن الاحتياجات الإنسانية للسكان المدنيين في غزة ملحة جدا، ولا يوجد أي مبرر لتجاهلها أو تأجيلها.

ينص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي تشكل جرائم حرب، كما أنها جرائم ضد الإنسانية عندما ترتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد السكان المدنيين. ويشير التقرير إلى أن البعثة التي جرى الاضطلاع بها لم تكن ذات طابع تحقيقي، وأنه يجب إجراء تحقيقات وافية لتحديد نطاق وحجم العنف الجنسي. من الضروري أن يحدث هذا. وتحقيقاً لتلك الغاية، نحث حكومة إسرائيل على السماح لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل، بالوصول إلى المناطق المعنية. ومن الضروري أن تكون هناك عمليات مساءلة عن هذه الجرائم تضمن التحقيق مع المسؤولين عنها ومحاكمتهم وإدانتهم. ويجب أن يأخذ تنفيذ وقف إطلاق النار وأي اتفاق لاحق في الاعتبار أصوات النساء والمجتمعات المحلية التي وقعت ضحية للعنف الجنسي، وكذلك ضرورة تحقيق العدالة من أجل تحقيق مصالح حقيقية وبناء سلام دائم. وبالمثل، يجب التحقيق في

وكما قالت الممثلة الخاصة باتن، فإن الهدف النهائي ليس حرباً بلا اغتصاب؛ وإنما عالم بلا حرب. ويجب على المجلس وضع حد، بأي ثمن، لدوامه العنف الحالية في الشرق الأوسط وإعادة إطلاق عملية حوار بهدف التوصل إلى حل سياسي للنزاع. وفي تلك العملية، فإن المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة الفلسطينية والإسرائيلية ضرورية للإسهام في حل دولتين ديمقратيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام، داخل حدود آمنة ومعترف بها، وغزة جزء لا يتجزأ منها.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أولاً، أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة براميل باتن، على الإحاطة التي قدمتها اليوم. كما أشكر الأمين العام على إتاحتها لمجلس الأمن التقرير الذي يغطي البعثة التي قامت بها السيدة باتن إلى إسرائيل والصفة الغربية المحتلة.

مما يؤسف له أن العنف الجنسي في حالات النزاع لا يزال ممارسة متكررة. وهذا العنف تستخدمه طائفة واسعة من الجناة، مثل الجماعات المسلحة التابعة للدول وغير التابعة للدول، والجماعات الإرهابية والمرتبقة والجماعات والعصابات الإجرامية، لتخويف السكان المدنيين، أو إذلالهم أو معاقبتهم أو ترويعهم. ينبغي للبشرية أن تنبذ هذه الممارسات.

وقد اجتمعنا اليوم على وجه التحديد بسبب هذا العنف الفظيع. ويشير التقرير الذي تلقيناه إلى أن هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن أعمال عنف جنسي قد حدثت في ثلاثة مواقع على الأقل خلال الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك حالات اغتصاب واغتصاب جماعي. وعلاوة على ذلك، وجدت البعثة أدلة واضحة ومقنعة على أن بعض الرهائن كانوا ضحايا للعنف الجنسي أثناء احتجازهم، بما في ذلك الاغتصاب والتعذيب الجنسي. وهناك أيضاً أسباب معقولة للاعتقاد بأن هذه الأفعال لا تزال ترتكب.

ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أدانت إكوادور بشكل لا لبس فيه الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس، وندينها مرة أخرى

قصصهم وأدلتهم. وقد عرفنا ذلك لأننا شاهدنا اللقطات المروعة لهجوم حماس - وهي لقطات صورتها حماس بفخر ونشرتها على الإنترنت. ومع ذلك، فقد التزم الكثير من الناس في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم بعض أعضاء مجلس الأمن، الصمت في مواجهة تلك الفظائع. والأسوأ من ذلك أن البعض كان ينظر إلى تلك الفظائع علانيةً بعين الريبة والشك. وهذا أمر لا يغتفر وإهانة جسيمة لجميع الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

وأريد أن أقرأ سطوراً من تقرير الأمم المتحدة: "وجد فريق البعثة أنه تم انتشار العديد من الجثث العارية تماماً أو العارية جزئياً من الخصر إلى الأسفل - معظمها لنساء - وأيديهن مقيدة ومصابة بعدة طلقات نارية، غالباً في الرأس". لا مجال للشك فيما حدث في 7 تشرين الأول/أكتوبر. فالأدلة المعروضة أمامنا دامغة وكاسحة. والسؤال الوحيد الآن هو: كيف سنرد؟ هل سيدين المجلس أخيراً، أخيراً، أخيراً، العنف الجنسي الذي مارسه حماس؟ أم سنواصل التزام الصمت؟ وأحث جميع أعضاء المجلس على إدانة أعمال حماس الإرهابية بشكل مستمر وقاطع، كما فعل معظم الحاضرين هنا اليوم. وكما قلت مراراً من قبل، لا ينبغي أن يكون هذا الأمر صعباً. هذا هو الحد الأدنى.

كما أريد أن أتحدث عن النتائج التي توصل إليها التقرير في الضفة الغربية. يشير التقرير إلى أن "أصحاب المصلحة أشاروا إلى أن احتجاز الرجال والنساء الفلسطينيين قد تفاقم بسبب حالات مزعومة من المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، بما في ذلك تزايد حالات العنف الجنسي بأشكاله المختلفة". واسمحوا لي أن أتكم بوضوح: يجب على جميع أطراف هذا النزاع أن تقي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بمعاملة الأفراد المحتجزين. ولكننا نتوقع من إسرائيل، كدولة ديمقراطية، أن تحاسب جميع مرتكبي هذه الأفعال على ما فعلوه. كما نحث أعضاء المجلس ونتوقع منهم أن يتجنبوا فرضية تساو زائف بين تلك الأعمال واحتجاز رهائن على يد منظمة إرهابية أجنبية. واسمحوا لي أن أكون واضحة: هذان الأمران ليسا متماثلين.

وأود أيضاً أن أشير إلى توصية التقرير بأن توقع إسرائيل على إطار للتعاون مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف

جميع التقارير المتعلقة بالعنف الجنسي في حالات النزاع التي ارتكبتها المستوطنون أو القوات العسكرية في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أصبح الألم والموت حاضرين أكثر من أي وقت مضى في غزة والمناطق المحيطة بها. وقد أصبحت قيمة الحياة والكرامة الإنسانية نسياً منسياً. لقد بينت الإحاطة التي استمعنا إليها من فورنا ذلك الأمر بوضوح. ولهذا السبب أعربت إكوادور عن تضامنها مع إسرائيل وفلسطين. إن كل خسارة في الأرواح مأساة. لا بد من وقف العنف. ولهذا السبب أيضاً تقدر إكوادور وتدعم الجهود المكثفة المبذولة للتفاوض على وقف فوري للأعمال القتالية في غزة وإطلاق سراح الرهائن. ومن الضروري أيضاً منع انتشار العنف إلى مناطق أخرى. ولجعل ذلك ممكناً، يجب على جميع الأطراف أن تتحلى بالحصافة وضبط النفس بشكل خاص خلال الفترة الحساسة للشهر المبارك الذي بدأ بالفعل. ويجب إيلاء الاحترام الصارم للوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس ودور المملكة الأردنية بصفتها الوصي عليها.

للشعب الإسرائيلي والشعب الفلسطيني الحق في العيش في سلام وأمن وكرامة. ولا بد من إحراز تقدم نحو حل نهائي وسلمي وعادل يجعل ذلك ممكناً، مع وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، تتعايشان في سلام على أساس حدود عام 1967 والقرارات ذات الصلة. يجب القيام بذلك الآن.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بالترحيب بحضور الوزير كاتز، وزير خارجية إسرائيل، هنا اليوم.

وأود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة باتن وفريقها على إصدار هذا التقرير الوقائي والمنهجي والواقعي الذي يؤكد ما كنا نعرفه منذ أشهر. ففي 7 تشرين الأول/أكتوبر، ارتكبت حماس، وهي منظمة إرهابية، أعمالاً مروعة من أعمال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي. وقد عرفنا ذلك لأن الضحايا والناجين والمستجيبين الأوائل تقدموا بشجاعة لمشاركة

يمكن الإسرائيليين والفلسطينيين من التعايش في سلام وأمن. ويفعل مشروع القرار أيضا ما لم يفعله المجلس، فهو يدين حماس. وسنواصل العمل مع جميع أعضاء المجلس للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع هذا القرار.

في الشهر القادم، ستصدر الممثلة الخاصة للأمين العام تقريرها السنوي ونتوقع أن يُظهر التقرير زيادة كبيرة في العنف الجنسي المتصل بالنزاع في جميع أنحاء العالم، في السودان وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي نيجيريا وأوكرانيا وهايتي، والقائمة القائمة طويلة جدا. وباتت مهمتنا أوضح من أي وقت مضى: فعلينا أن نعمل معا لتقديم مرتكبي العنف الجنسي المتصل بالنزاع إلى العدالة؛ ويجب علينا أن نعمل معا لدعم الناجين، جميع الناجين، كما يجب علينا أن نعمل معا للقضاء على العنف الجنسي المتصل بالنزاع نهائيا وإلى الأبد.

السيد بن جامع (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أدلي ببياني، في هذا اليوم الأول الميمون من شهر رمضان، أعرب عن خالص التمنيات برمضان مبارك لمن يحتفلون، خاصة لأخواتنا وإخواننا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذين يعانون من وحشية الاحتلال.

استمعنا باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة باتن، وأحطنا علما بها. وأود أن أشدد على الموقف المبدئي لبلدي، الجزائر: لا ينبغي أن يعاني أحد، رجلا كان أو امرأة، بغض النظر عن دينه أو جنسيته أو أصله، من أهوال العنف الجنسي. وديننا الإسلام يدين هذه الأعمال إدانة واضحة، ويجب أن يواجه المسؤولون عنها عواقب وخيمة في حدود القانون. فلا بد من إجراء تحقيقات كاملة في حوادث من هذا القبيل بأقصى قدر من الجدية والاجتهاد. وندعو إلى إجراء تحقيقات دولية مستقلة في جميع أعمال العنف الجنسي في هذه المنطقة، على النحو الذي اقترحتته الممثلة الخاصة للأمين العام باتن.

وكنا نأمل أن تُمنح السيدة باتن الإذن بزيارة مراكز الاحتجاز الكثيرة التي تُنتهك فيها الحقوق الإنسانية للفلسطينيين، حيث يُحتجز أكثر من 884 3 شخصا احتجازا إداريا، أي دون محاكمة. كما أن وجودها في قطاع غزة كان سيُتيح لها أن تشهد بنفسها مدى الاعتداء

الجنسي في حالات النزاع. سيساعد هذا الإطار والتحقيقات المستقلة على ضمان العدالة للضحايا والناجين من هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر ولأسر التي لا تزال حماس تحتجز أحياءها.

ومن المؤسف أننا نعلم أن أعمال العنف الجنسي المختلفة التي ترتكبها حماس لا تزال مستمرة. لقد وجد تقرير الأمم المتحدة "معلومات واضحة ومقنعة تفيد بأن بعض [الرهائن] تعرضوا لأشكال مختلفة من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بما في ذلك الاغتصاب والتعذيب الجنسي والمعاملة الجنسية القاسية واللاإنسانية والمهينة، كما أن لديه أسباباً معقولة للاعتقاد بأن هذا العنف قد يكون مستمرا".

كل يوم تحتجز فيه حماس الرهائن هو يوم آخر يمكن أن يتعرضوا فيه للعنف الجنسي وغيره من الفظائع. ويجب على كل دولة عضو أن تدعو حماس إلى إطلاق سراح جميع الرهائن. ولكن علينا أيضا أن نتذكر، ونذكر حماس، بأنها لا تزال تحتفظ ليس برفات بعض الذين احتجزوا في 7 تشرين الأول/أكتوبر فحسب، ولكن أيضا برفات أشخاص مثل هدار غولدين، التي تحضر والدتها هنا معنا اليوم. ويجب إعادة رفاته إلى أمه التكلية.

ويجب على المجلس أن يدعو حماس إلى الموافقة على اتفاق وقف إطلاق النار المطروح على الطاولة. فقد وافقت إسرائيل بالفعل على شروط هذا الاتفاق. ويمكن، بل يجب، أن يتوقف القتال اليوم، إذا أطلقت حماس سراح الرهينة الأول وتوقفت عن استخدام الناس كرهائن. ولو كانت حماس تهتم فعلا بالشعب الفلسطيني، لوافقت على هذا الاتفاق الذي سيتيح وصول مزيد من مواد الإغاثة الإنسانية إلى أيدي المدنيين الفلسطينيين في غزة، الذين يتضورون جوعا والذين لا يحصلون على المياه النظيفة أو المأوى الملائم أو الأدوية الأساسية. ويعيش الكثيرون منهم في خوف شديد من أنهم أو أفراد أسرهم لن يُكتب لهم البقاء حتى الصباح.

وكما يعلم جميع أعضاء المجلس، قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار يؤيد المفاوضات الجارية في الميدان ومن شأنه أن يساعد على تمهيد الطريق نحو وقف مستدام للأعمال القتالية وتحقيق سلام دائم

وتقيد المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان بتصاعد الاعتقالات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلية، والتي تتضرر منها النساء بشكل خاص. فقد اعتُقل أكثر من 8 000 فلسطيني منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وهذه حالة مثيرة للقلق، حيث تُرفض الزيارات إلى السجون ولا تُبلغ اللجنة الدولية للصليب الأحمر بحالات الاعتقال. وأثارت هذه الحالة المفزعة شواغل خبراء الأمم المتحدة الذين يعربون عن قلقهم البالغ إزاء الاحتجاز التعسفي لمئات النساء والفتيات الفلسطينيات، اللاتي تعرض العديد منهن لمعاملة لا إنسانية ومهينة. وأفادت تقارير بحالات احتجاز نساء فلسطينيات في غزة في قفص تحت المطر والبرد من دون طعام. كما يعرب خبراء الأمم المتحدة عن حزنهم العميق إزاء التقارير التي تفصل الاعتداءات الجسدية والإساءات النفسية ضد النساء والفتيات الفلسطينيات المحتجزات، والتي تشير إلى أنهن عانين من أشكال عديدة من الاعتداء الجنسي. وتعرضت اثنتان على الأقل من الفلسطينيات المعتقلات للاغتصاب، كما تعرضت أخريات للتهديد والتخويف بالعنف الجنسي.

إن ما يعانيه الفلسطينيون، لا سيما النساء، اختبار حاسم لمصادقية القانون الدولي والإطار العالمي المبين في قرارات مجلس الأمن. وربما ينتج عن عواقب تقاعسنا ضربة معوقة قد لا يتسنى التعافي منها.

أختمت بياني بالكلمات المؤثرة التي ألقتهاباولا غافيريا بيتانكور، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً، حيث قالت: "يجب على المجتمع الدولي أن يتخلى عن وهم أن إسرائيل ستحترم مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في عملياتها العسكرية".

لا بد من وقف هذه الفظائع فوراً. ويجب على مجلس الأمن أن يفرض على وجه السرعة وفقاً لإطلاق النار في غزة من أجل ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليابان. أشكر الممثلة الخاصة باتن على إحاطتها القيمة.

الجنسي الذي يتعرض له الفلسطينيون على أيدي قوات الاحتلال وأن تبينه للمجتمع الدولي.

وما فتئت النساء الفلسطينيات يتحملن منذ عقود أثر اعتداءات لا هوادة فيه وتميزاً مستمراً وعنفاً يعجز عنه الوصف على جبهات متعددة. ويتعرض السكان الفلسطينيون، لا سيما النساء، لأعمال وحشية لا تعد ولا تحصى، في انتهاك لجوهر إنسانيتهم وكرامتهم. لكن هذه المحنة ليست ظاهرة حديثة؛ فقد استمرت طوال الاحتلال الطويل الأمد وتفاقمت بسبب سياسة العقاب الجماعي المتعمدة. وكثيراً ما يظل المسؤولون عن ذلك محتمين وراء ستار الإفلات من العقاب.

ومنذ عام 2001، على الرغم من 1 400 شكوى قدمها الفلسطينيون من أعمال التعذيب، لم تبدأ سوى ثلاثة تحقيقات جنائية. ومن المستغرب أن أياً من هذه التحقيقات لم يسفر عن توجيه أي اتهامات. وفي واقعة مروعة في عام 2022، صنفت السلطات الإسرائيلية المنظمة غير الحكومية "الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال" كياناً إرهابياً. لماذا؟ لقد فعلوا ذلك لأن المنظمة كشفت عن اغتصاب صبي فلسطيني يبلغ من العمر 15 عاماً على أيدي القوات العسكرية الإسرائيلية. ويؤكد هذا الواقع المرير أن الفلسطينيين، في ظل الاحتلال، لا يجدون ملاذاً من الظلم.

إن الانتهاك المنهجي للحقوق الإنسانية للمرأة الفلسطينية ظلم شديد، ينتهك حقوقها في الحياة والصحة والتعليم والمعيشة. إلا أن المساءلة مفهوم محظور عندما يكون الضحايا فلسطينيين. ومما يؤلمني أن يُذكر هؤلاء الضحايا كمجرد أرقام. إنهم ليسوا أرقاماً، وإنما هم بشر سُلِبَت منهم أحلامهم وكرامتهم.

فلننظر في الإحصاءات المذهلة: لقد قُتل 30 000 فلسطيني على يد القوات الإسرائيلية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، من بينهم 9 000 امرأة. وتشكل النساء 75 في المائة من الجرحى البالغ عددهم 70 000 وتمثل النساء والأطفال 70 في المائة من المفقودين البالغ عددهم 70 000. كما تمثل النساء 50 في المائة من حوالي مليوني شخص تم تهجيرهم قسراً.

في الختام، تكرر اليابان الإعراب عن خالص تعاطفها وتضامنها مع ضحايا العنف الجنسي، بمن فيهم المتضررون من العنف الوحشي منذ هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر. وتظل اليابان ملتزمة بمكافحة جميع أشكال العنف الجنسي في النزاع وتخفيف معاناة جميع ضحايا هذا العنف.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): نجتمع في حين يحتفل المسلمون في جميع أنحاء العالم بحلول شهر رمضان المبارك.

وفي غزة، يوجد الموت والمعاناة في كل مكان؛ ولا يوجد الطعام والأمل في أي مكان. ولا تزال مذابح المدنيين الفلسطينيين مستمرة في هذه اللحظة التي نتكلم فيها. وليس لدى كثير من الصائمين ما يأكلونه عند السحور، وجبة ما قبل طلوع الفجر، وقد لا يجدون ما يأكلونه عند الإفطار، وجبة ما بعد صيام النهار.

إننا نجتمع في الوقت الذي تستضيف فيه الأمم المتحدة لجنة وضع المرأة. وفي الوقت نفسه، تتعرض النساء والفتيات الفلسطينيات للقتل والتشويه. ويصبحن بلا مأوى ويتعرضن للإعاقة. ويعانين التجويع والإهانة. كما يُحتجزن ويتعرضن لصدمات نفسية. قتلت إسرائيل تسعة آلاف امرأة فلسطينية في غزة خلال الأشهر الخمسة الماضية وحدها. في كل ساعة، تُقتل اثنتان من الأمهات الفلسطينيات. وقد قُتل أكثر من 13 000 طفل فلسطيني وتيتم عشرات الآلاف. وشردت مليون امرأة وفتاة وما زلن يعشن جميعا في ظروف غير إنسانية.

لقد قلنا قبل أشهر إن السبيل الوحيد لإنهاء هذه الأزمة الإنسانية التي صنعها الاحتلال، والسبيل الوحيد لإنقاذ أرواح المدنيين، والسبيل الوحيد لتمكين الأسر الفلسطينية والإسرائيلية من لم شملها مع أحبائها، والسبيل الوحيد لتجنب التصعيد الإقليمي هو وقف فوري لإطلاق النار. وأكرر، كما قال العديد من الأعضاء أيضا، أن السبيل الوحيد هو وقف فوري لإطلاق النار. لكن بقاء ننتيا هو السياسي يتطلب استمرار

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء النتيجة المروعة التي توصل إليها فريق البعثة، وهي أن هناك أسبابا معقولة تدعو إلى الاعتقاد بوقوع عنف جنسي متصل بالنزاع في مواقع متعددة خلال الهجمات الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ونشعر بقلق بالغ أيضا إزاء ما خلص إليه فريق البعثة من أن هناك معلومات واضحة ومقنعة تقيد بارتكاب عنف جنسي ضد الرهائن. ويجب وقف هذه الأعمال التي لا تطاق على الفور.

لقد مر أكثر من خمسة أشهر منذ وقوع أعمال الإرهاب التي ارتكبتها حركة حماس وغيرها ضد إسرائيل. وندين هذه الأعمال الشنيعة إدانة قاطعة وندعو بقوة إلى الإفراج فورا ودون شروط عن جميع الرهائن المتبقين الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات، لا سيما بسبب احتمال استمرار العنف الجنسي ضد أولئك الرهائن.

ووجد التقرير أيضا ادعاءات بالمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة للفلسطينيين المحتجزين، بما في ذلك اللجوء بشكل متزايد إلى أشكال مختلفة من العنف الجنسي، والتي تدعو أيضا إلى بالغ القلق.

فالعنف الجنسي في حالات النزاع جريمة خطيرة لا تنتهك الجسد المادي فحسب، بل تنتهك الكرامة الإنسانية أيضا. وتدعو اليابان بقوة إلى وضع حد لهذه الجرائم الفظيعة. ويجب ألا يُستخدم العنف الجنسي كأسلوب للحرب. ومن الأهمية بمكان ضمان محاسبة مرتكبي هذه الجرائم. ويجب علينا أيضا التمسك بأعلى درجات النزاهة في الإبلاغ عن العنف الجنسي من أجل الحد من تعرض الناجين لمزيد من الضرر والوصم.

في الوقت نفسه، وإذ يساورها قلق بالغ إزاء الحالة الكارثية في غزة، تؤكد اليابان مجددا أنه يجب على جميع أطراف النزاع أن تتصرف وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وفي هذا الصدد، يتعين إعلان وقف لإطلاق النار لأغراض إنسانية على وجه السرعة بطريقة تكفل بيئة ملائمة للاضطلاع بأنشطة كافية للمساعدة الإنسانية وتقضي إلى إطلاق سراح الرهائن المتبقين، مما يؤدي إلى تحقيق وقف مستدام لإطلاق النار.

عقد جلسة واحدة للمجلس بشأن هذه المسألة، وكان يتم التعامل معها بوصفها من مسائل حقوق الإنسان وليست مسألة تتعلق بالسلم والأمن. ونأمل أن تكون هذه الجلسة إيذاناً بتغيير ذلك الموقف وأن يولي المجلس مزيداً من الاهتمام لهذه المسألة بطريقة غير متحيزة.

ثانياً، نلاحظ أيضاً أن الممثلة الخاصة للأمين العام قالت في تقريرها إنها لم تسعَ إلى جمع المعلومات و/أو التحقق من الادعاءات في سياق الأرض الفلسطينية المحتلة بغية تجنب الازدواجية في العمل الجاري لكيانات الأمم المتحدة الأخرى في ذلك الصدد، ومع ذلك لم تتم دعوة أي من تلك الكيانات اليوم لعرض النتائج التي توصلت إليها بشأن العنف الجنسي ضد الفلسطينيين. وأكرر، لم تتم دعوة أي من تلك الكيانات اليوم لتقديم إحاطات عن النتائج التي توصلت إليها بشأن الانتهاكات الجنسية ضد الفلسطينيين. وفي هذا الصدد، عقدت اجتماعاً قبل انعقاد مجلس الأمن بحوالي ساعة مع الممثلة الخاصة للأمين العام ووزيرة شؤون المرأة في دولة فلسطين، ووجهت الوزيرة الفلسطينية دعوة إلى الممثلة الخاصة للحضور وزيارة غزة، لرؤية العنف، بما فيه العنف الجنسي، المرتكب ضد الفلسطينيين في قطاع غزة. وأود أن أقول، هنا في هذه القاعة، أننا نوجه دعوة إليها للحضور والتحقق - أو بالأحرى، رفع تقرير، وليس لإجراء تحقيق، فهي تقول أنه ليس لديها سلطات تحقيقية - ورفع تقرير إلى المجلس عن العنف الجنسي ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

ثالثاً وأخيراً، نلاحظ أن الممثلة الخاصة للأمين العام أشارت إلى أنها وجدت معلومات مقنعة عن حالات العنف الجنسي الذي يُرتكب ضد الإسرائيليين، لكنها شددت أيضاً على أن الزيارة لم يكن القصد منها ولا تكليفها بأن تكون ذات طابع تحقيقي، وهي ولاية مخولة لهيئات الأمم المتحدة الأخرى، التي أبدت على الفور استعدادها وجهوزيتها للتحقيق في جميع هذه الانتهاكات المزعومة. وأشارت الممثلة إلى أن "فريق البعثة لم يتمكن من مقابلة أحدٍ من الناجين/الضحايا".

ولذلك قدّمت الممثلة الخاصة للأمين العام توصية بأن تتيح حكومة إسرائيل، بدون مزيد من التأخير، إمكانية الوصول إلى مفوضية

الهجوم، وها نحن هنا، بعد مرور خمسة أشهر، نشهد إبادة جماعية جارية أمام أعين العالم وبدون نهاية في الأفق.

لقد انتهكت إسرائيل أمر محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير تحفظية، بما في ذلك تصعيد حصارها ضد السكان المدنيين، وحرمانهم من أساسيات الحياة، وخلق ظروف تقضي إلى مجاعة. هذا المبدأ المتعلق باستخدام المعونة الإنسانية كورقة مساومة قد صاغه أفضل صياغة الممثل الإسرائيلي الحاضر في هذه القاعة. صرح الوزير كاتس في بداية العدوان الإسرائيلي أنه "لن يتم تشغيل أي مفتاح كهربائي، ولن تُفتح مضخة مياه، ولن تدخل شاحنة وقود حتى يتم إعادة المختطفين الإسرائيليين إلى ديارهم"، داعياً في الواقع إلى ارتكاب هذه الفظائع. ولم يتغير هدف إسرائيل على الرغم من نفي وزير خارجيتها. ولا يزال هدفها هو التهجير القسري لشعبنا بجعل غزة غير صالحة للعيش. ويشمل ذلك قطع شريان الحياة الذي تمثله وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) للاجئين الفلسطينيين والأسر النازحة في غزة. لقد وثقت الأونروا التعذيب وسوء المعاملة اللذين تعرّض لهما موظفو الأونروا من قبل إسرائيل، بما في ذلك الضرب الجسدي المبرح والإيهاام بالغرق والتهديد بإلحاق الأذى بأفراد أسرهم لإجبارهم على "الإدلاء ببيانات كاذبة ضد الوكالة، بما في ذلك أن للوكالة صلات بحماس". لقد قدّم الممثل الإسرائيلي الموجود في هذه القاعة غطاءاً للتستر على قتل وتشويه موظفي الأونروا بإعلانه أنه "لا مكان للأونروا في غزة. فالمنظمة هي ذراع لحماس". وهذه الهجمات ضد الأمم المتحدة وأمينها العام ووكالاتها غير مقبولة وخطيرة ويجب رفضها بشكل حاسم.

وأود أن أبدي بعض الملاحظات الأولية بشأن جدول أعمال هذه الجلسة.

أولاً، أبدى مجلس الأمن تفاعلاً لم يسبق له مثيل بعقد جلسة إحاطة بشأن تقرير صدر قبل أسبوع واحد فقط. وتجدر الإشارة إلى أنه على مدى سنوات وعقود، لم تؤد التقارير والتحقيقات المتعلقة بالاعتداء الجنسي على الفلسطينيين من النساء والرجال والفتيات والفتيان إلى

الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل، لإجراء تحقيقات كاملة في جميع الانتهاكات المزعومة.

وها أنا ذا أعلنُ استعدادنا الكامل للتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة واللجنة الدولية المستقلة لتمكينهما من الحضور والتحقيق في جميع الادعاءات. وسنرى من سيُيسّر تلك العملية ومن سيعرقلها. وإنني أدلي بذلك الإعلان هنا، وأتحدى الطرف المعني - الأعضاء يعرفون إلى من أشير - أن يصدر إعلاناً مماثلاً يرحب بمثل هذه الهيئات واللجان لكي تأتي وتُحقّق في الأمر، كما قال العديد من الأعضاء إنه ينبغي السماح بحدوثه. وأتوقع من المجلس أن يطالب إسرائيل بأن تفعل الشيء نفسه لأن إسرائيل ما زالت تقول إنها لا تملك ما تخفيه وإنها تمثلت للقانون الدولي، على الرغم من أنه لا يوجد بلد واحد على وجه الأرض يعتقد أن الأمر كذلك في ظل الواقع الذي نشهده جميعاً في العن في قطاع غزة. إن لم يكن لدى إسرائيل ما تخفيه، فلماذا تخشى من تحقيق الأمم المتحدة؟

ينبغي أن نسترشد بمبدأ واحد: لندع الحقائق تتحدث؛ لنترك القرار للقانون. لكن إسرائيل تخشى الحقائق وتحقر القانون. ولذلك، رفضت التعاون مع أي بعثة لتقصي الحقائق أو لجنة تحقيق على مر السنين. وينطبق الشيء نفسه على الخبراء المستقلين الذين منعتهم إسرائيل، في محاولتها الفاشلة لإخفاء الحقيقة، من دخول إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. بل إن إسرائيل رفضت منح مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تأشيرات دخول كجزء من هجومها على وكالات الأمم المتحدة.

إن وزير الخارجية الإسرائيلي حاصر هنا. وبدلاً من تبرير الأمم المتحدة لاضطلاعها بولايتها وبدلاً من المجيء إلى هنا ومهاجمة الأمين العام الذي عين السيدة باتن وبدلاً من اقتباس أجزاء التقرير التي تناسبه وتجاهل الأجزاء التي لا تناسبه، أطلب إليه أن يقول إنه سيسمح أخيراً بكشف الحقيقة، الحقيقة الكاملة ولا شيء غير الحقيقة.

وفي هذا الصدد، أود أن أكرر التأكيد على أنه لا يوجد ما يمكن أن يبرر العنف الذي يستهدف المدنيين، بغض النظر عن دينهم أو

عرقهم أو جنسيتهم أو ميولهم الجنسية. ويشمل ذلك العنف الجنسي، وهو أحد أشنع أشكال العنف.

لجأت إسرائيل من قبل إلى الأكاذيب والتشويه مرات عديدة لتبرير قتل الفلسطينيين وتجريدتهم من ممتلكاتهم. وما فتئنا نقول إنه ينبغي التحقيق بجدية في جميع الادعاءات الخطيرة. لكننا رأينا كيف ساعدت إسرائيل في نشر قصص كاذبة، مع إدراكها أن ضرراً لا يمكن إصلاحه سيقع خلال الوقت الذي سيستغرقه دحض هذه القصص الكاذبة. وهذا هو الحال في قصة الأطفال الذين قُطعت رؤوسهم وقصة مقر حماس تحت مستشفى الشفاء وقصة أخرى دحضها تقرير الممثلة الخاصة بوصفها "لا أساس لها من الصحة" وأنها

"ادعاء حظي بتغطية إعلامية كبيرة مفاده أن امرأة حاملاً مُزّق رحمها قبل قتلها وطُعن جنينها بداخلها".

إن الاقتباس الانتقائي من التقرير لا يخدم العدالة. يجب أن تروى القصة كاملة، الحقيقة، الحقيقة الكاملة.

ومن المخجل أن الأمر لم يتعلق قط بالضحايا الإسرائيليين. كان هذا يتعلق بتبرير الفظائع التي كانت إسرائيل تنوي ارتكابها ضد الضحايا الفلسطينيين. وبالنسبة لإسرائيل، فإن إن الحقيقة غير ذات صلة في هذا المسعى.

وإذا ألقينا نظرة على العقد الماضي وحده، نجد أن اليونيسف أصدرت تقريراً تاريخياً في عام 2013 حول الأطفال الفلسطينيين المحتجزين. وورد فيه ما يلي:

"يمزج الاستجواب بين التخويف والتهديد والعنف الجسدي بهدف واضح يتمثل في إجبار الطفل على الاعتراف... ويتعرض الأطفال للتهديد بالقتل والعنف الجسدي والحبس الانفرادي والاعتداء الجنسي ضدهم أو ضد أحد أفراد الأسرة. وينتهي الاستجواب باعتراف معظم الأطفال".

ويخلص التقرير إلى أن "سوء معاملة الأطفال... يبدو أنه منتشر على نطاق واسع ومنهجي ويكتسي الطابع المؤسسي".

المطالبة بالمساءلة. ولكن لم يُحاسب أحد قط على الجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، ولا حتى الجرائم المرتكبة ضد نساءنا وأطفالنا. إن إسرائيل تقتل الناس وتشوهم وتحتجزهم كل يوم. وتدمر منازل الجميع وتعاقب شعباً بصورة جماعية - قبل تاريخ 7 تشرين الأول/أكتوبر وبعده - منذ 75 عاماً، أي منذ النكبة. وهي دائماً الضحية، حتى عندما تقتل وتدمر وتسرق. تلك هي الطريقة التي يتعاملون بها معها. ويقولون إننا مسؤولون عن وقوعنا ضحية لأعمال سلطة الاحتلال الإسرائيلي. فلم يحاسب أي قائد إسرائيلي، ولا فرد واحد من قوات الاحتلال الإسرائيلي، على أي جريمة ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني. وبالنظر إلى سجل مسؤوليها، هل يصدقهم أعضاء المجلس عندما يأتون ويتكلمون معهم؟

إن ذلك الإفلات من العقاب هو ما مكن من حدوث هذه الإبادة الجماعية. وحقيقة أن الوزير الإسرائيلي يستطيع أن يأتي إلى مجلس الأمن لإلقاء محاضرات على بقية العالم بينما هو جزء من حكومة ترتكب الفظائع في اللحظة الحاضرة دليل على العمى والغطرسة والإجرام الذي عززه الإفلات من العقاب.

إن إسرائيل تريد أسلحة أعضاء المجلس، ويجب أن أضيف، وذخيرتهم وأموالهم ودعمهم السياسي. ثم تهاجمهم وتتجاهلهم، وتهاجم مجلس الأمن والأمم المتحدة وجميع الذين يدعون إلى وقف إطلاق النار وجميع الذين يدعون إلى احترام القانون. ومع ذلك يأتي ممثلوها ويلقون المحاضرات على أعضاء المجلس.

لقد حان الوقت للتغيير. ويبدأ هذا التغيير بإنهاء إفلات إسرائيل من العقاب. إن الفلسطينيين يقتلون في هذه اللحظة التي نتكلم فيها. وتواجه النساء والفتيات الفلسطينيات، اللاتي تحملن الكثير من المعاناة على مدى عقود، مستويات أسوأ من المعاناة اليوم. ولا يوجد من يحميهم من القتل أو الخوف أو المجاعة أو المرض أو الإذلال أو التعذيب. إننا نحصي ضحايانا بالملايين.

إنني أدعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى وقف هذه الإبادة الجماعية ووقف هذه الحرب. يجب أن يتم وقف إطلاق النار الآن. إننا ندعو إلى

وبعد عقد من الزمن، في عام 2024، أعرب خبراء الأمم المتحدة عن قلقهم إزاء مزاعم موثوقة بارتكاب انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان لا تزال النساء والفتيات الفلسطينيات يتعرضن لها في قطاع غزة والضفة الغربية. وذكر الخبراء ما يلي:

”نشعر بالأسى بشكل خاص إزاء التقارير التي تفيد بأن النساء والفتيات الفلسطينيات المحتجزات قد تعرضن أيضاً لأشكال متعددة من الاعتداء الجنسي، مثل تجريدهن من ملابسهن وتفتيشهن على أيدي ضباط الجيش الإسرائيلي الذكور. وأفيد عن تعرض محتجزتين فلسطينيتين على الأقل للاغتصاب، بينما هُددت أخريات بالاغتصاب والعنف الجنسي.“

إن هذا هو التقرير ذاته الذي أشار إليه أخي السفير عمار بن جامع، ممثل الجزائر. وأشار الخبراء أيضاً إلى أن الجيش الإسرائيلي النقط صوراً للمعتقلات في ظروف مهينة وحملها على الإنترنت.

وخلص المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى أن اعتقالات قوات الأمن الإسرائيلية بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر كانت مصحوبة في كثير من الأحيان بالضرب وسوء المعاملة والإذلال للنساء والرجال الفلسطينيين، بما في ذلك الاعتداءات الجنسية مثل ركل الأعضاء التناسلية والتهديد بالاغتصاب. وتأكدت شهادات الضحايا وشهود العيان من خلال مقاطع فيديو نشرها جنود إسرائيليون على وسائل التواصل الاجتماعي تُظهر إساءة معاملة الفلسطينيين، بما في ذلك تصوير المعتقلين الذكور أو تسجيلهم على شريط فيديو وهم مجردون من ملابسهم أو نصف عراة، وقد كُبلت أيديهم وعُصبت أعينهم بينما كانوا يتعرضون للإيذاء الجسدي والإذلال على أيدي الجنود الإسرائيليين.

إن تلك ليست أفعال جماعة، بل إنها أفعال الحكومة الممثلة على هذه الطاولة. لقد نددنا منذ اليوم الأول بالغضب الانتقائي؛ وشجبنا المعايير المزدوجة وتجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم باعتبار حياتنا وحريتنا وكرامتنا وأمننا أقل قداسة أو أقل أهمية إلى حد ما. وندين جميع انتهاكات القانون الدولي. وسنتعاون مع أي تحقيق دولي وسنواصل

وقف إطلاق النار الآن، وهو ما رددته بلايين البشر في جميع أنحاء العالم. ويجب على مجلس الأمن الجبار أن يصغي إلى الشعوب وأن يصغي إلى ذلك النداء. يجب عليه أن يوقف هذه الإبادة الجماعية الآن. يجب عليه أن يدعو إلى وقف إطلاق النار الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية دولة إسرائيل. السيد كاتز (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة على استجابتها لندائنا بدعوة المجلس إلى عقد جلسة اليوم، واليابان على التمكن من عقد هذه الجلسة الطارئة للمجلس.

اليوم، يمكننا أن نسلط الضوء على الظلام الذي تعيش فيه الأسر التي تضررت من قتلته حماس الذين ارتكبوا جرائم ضد الأبرياء الإسرائيليين وضد الإنسانية.

أقف هنا اليوم أمام مجلس الأمن، بصفتي وزير خارجية دولة إسرائيل، مع الأسر التي يختطف أفرادها في غزة ويتعرضون لخطر كبير. والأسر هنا.

أغتم بأسى باسم النساء والفتيات اللواتي تعرضن للاغتصاب والقتل والتشويه على أيدي قتلة حماس الإرهابيين. لقد جئت إلى هنا للاحتجاج بأعلى صوت ممكن على الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها قتلة حماس بإذن واضح من قادتهم الدينيين من أجل ردع وتخويف المجتمع الإسرائيلي. كان هؤلاء القتلة فخورين جدا بإساءة معاملة واغتصاب ضحايانا المساكين لدرجة أنهم التقطوا صورا ومقاطع فيديو حية لأفعالهم الفظيعة.

ولفترة طويلة جدا، التزمت الأمم المتحدة الصمت إزاء أعمال حماس. وخلال الأشهر الخمسة الماضية وخلال الجلسات الـ 41 التي عقدتها الأمم المتحدة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، لم تدن الأمم المتحدة مطلقا جرائم حماس الوحشية أو تشجبها.

إن المسؤول الوحيد عن تلك الجرائم ضد الإنسانية هو حماس. فقد عبر قتلة حماس الحدود وهاجموا الإسرائيليين المسالمين الأبرياء

في منازلهم وأسرتهم في الكيبوتزات والقرى والمدن. وصل الشباب - الفتيان والفتيات - من جميع أنحاء العالم إلى مهرجان نوبا، وهو مهرجان للسلام والسعادة. وتعرض المئات منهم للهجوم من جميع الجهات وتعرضوا للإساءة الوحشية والذبح. ووفقا لتقرير الأمم المتحدة، لم يكن ذلك عملا من أعمال الحرب. كانت تلك الأعمال جرائم ضد الإنسانية على أعلى مستوى ممكن.

أود أن يغمض أعضاء المجلس أعينهم ويتخيّلوا ما سيشعرون به لو كان هؤلاء أطفالهم. فينبغي ألا يواجه أي إنسان أعمالا فظيعة مثل الاغتصاب والقتل وإساءة معاملة الجثث. إنني أعبر عن هذه الرسالة من أعماق قلبي ومن قلوب جميع عائلات الضحايا.

بل إن جرائم حماس أسوأ من الأعمال الإرهابية التي يقوم بها تنظيم القاعدة وتنظيم داعش وغيرها من المنظمات الإرهابية التي فرضت عليها الأمم المتحدة جزاءات. لقد صنفت العديد من الدول حماس منظمة إرهابية، بما في ذلك الولايات المتحدة وأستراليا وكندا واليابان وباراغواي ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهم. وأنا أناشد أعضاء المجلس ألا يتجاهلوا الحقائق. فيجب إعلان حماس منظمة إرهابية وتوجيه أقصى العقوبات الممكنة إليها.

يحتفل العالم الإسلامي، اليوم، ببداية شهر رمضان، أقدس شهر للمسلمين. وأود أن أغتم هذه الفرصة لأدعو لإخواننا المسلمين وأقول لهم "رمضان كريم".

حماس لا تتحدث باسم العالم الإسلامي. إننا نطلب من المجلس أن يدين جرائم العنف الجنسي التي ارتكبتها هؤلاء البرابرة باسم الدين الإسلامي.

إنني أدعو مجلس الأمن إلى ممارسة أكبر قدر ممكن من الضغط على منظمة حماس للإفراج فورا ومن دون قيد أو شرط عن جميع الرهائن المختطفين. فهم اليوم، في هذه اللحظة، ونحن نتكلم الآن، يتعرضون للإيذاء والهجوم وهم في خطر ماحق. وأدعو الأمم المتحدة إلى بذل قصارى جهدها لوقف ذلك الجحيم الحي على الأرض.

ومن أعماق قلبي، أعرب عن امتناني للبلدان التي أيدت وجهة
نظرنا وقبلتها بل وبادرت بتقديمها. واليوم، تتاح لكل عضو من أعضاء
المجلس الفرصة لإنقاذ 134 روحا بريئة. وبقيامهم بذلك، سيبينون
للعالم أن مجلس الأمن يمكن أن يكون نورا ساطعا للعدالة والأمل
لجميع الشعوب. فالأمر بأيدي أعضاء المجلس.
رُفعت الجلسة الساعة 17/30.